الجمهوريـــة الجزائــرية الديمـــــقراطيـة الشعبـيـة

وزارة التعلــــيم العـــالي و البحـــث العلمي

 جامعــة محمد بن احمد بلقايد. وهران2

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

السنة الأولى علوم التسيير والإقتصاد والتجارة

 نظام " ل . م . د "

**دروس مقياس**

**تاريخ الوقائع الإقتصادية**

ملخص لمحاضرات مقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية

السّنة الأولى " ل . م . د "

 إعداد الأستاذة: جهاد عشراتي

السنة الجامعية:2022-2023

ـ تمهيد:

 على كل من يريد أن يفهم فهما صحيحا لمقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية عليه أن يقوم بتتبع اتجاهات التاريخ الاقتصادي العام، وتطور الواقع الاقتصادي في العالم عبر النظم والتشكيلات الاقتصادية التي عرفها الإنسان منذ الأزل حيث أنها تغترت وتطورت تطورا كبيرا خلال مراحل التاريخ المختلفة .

واستنادا إلى معياري حالة القوى الإنتاجية وعلاقات الإنتاج يمكن القول أن الإنسانية التي عرفت تحولات كبيرة من خلال تطورها قد مرت بعدد من الأنظمة والتشكيلات الاقتصادية والاجتماعية، وهي كالتالي :

 1 ـ نظام المشاعية البدائية.

 2 ـ نظام الرق (النظام العبودي).

 3 ـ النظام الإقطاعي.

 4 ـ النظام الرأسمالي.

 5 ـ النظام الاشتراكي.

 6. النظام الإسلامي.

 و إن شاء الله سوف نبحث ونحترم قدر الإمكان التسلسل الزمني للوقائع الاقتصادية التي تتوافق مع هذه الأنظمة الاقتصادية.

 نشير أن هذا البحث ستقتصر على توضيح القوانين والعلاقات الاقتصادية العامة دون التوقف عند االتفاصيل الكثيرة والمعقدة وفي بعض الأحيان مبهمة وسنكتفي بعرض موجز وذلك بالتركيز على الخطوط العريضة المتعلقة بالتحولات والمنعطفات الاقتصادية الرئيسية والمميزة التي عرفها التاريخ الاقتصادي.

**ــــــــ الوقائع الاقتصادية في ظل نظام المشاعية البدائية ـــــــ**

 ـ تمهيد :

 يعتبر نمط الإنتاج البدائي أول نمط إنتاج عرفه التاريخ الاقتصادي، وظهر نمط الإنتاج البدائي منذ ظهور الإنسان قبل حوالي مليون سنة واستمر حتى ما قبل الميلاد بقرون معدودة، ويمكن حصر وتوضيح السمات والخصائص العامة لنظام المشاعية البدائية فيما يلي :

1/ شروط الحياة في المجتمع البدائي - تطور أدوات العمل :

 عرفت عملية الإنتاج البدائي بتدني وانخفاض مستوى قوى الإنتاج وكذا أدوات العمل وكانت تلك هي السمة الغالبة لعملية الإنتاج البدائي، ولهذا السبب سعى الإنسان في صراعه المستمر مع الطبيعة إلى تطوير وسائل العمل وقد استلزمت هذه العملية زمنا طويلا.

 ففي مرحلة العصر الحجري من حياة الإنسان تسمى بالعصر البدائي، كانت أدوات العمل تتمثل في العصي والحجارة وكانت متعددة الاستخدامات ، وكانت الحياة مقتصرة على جني الثمار والقنص الجماعي وكان شائعا في ذلك الوقت أكل اللحوم البشرية وذلك لنقص الغداء، و ظلت في العصر الحجري اغلب أدوات العمل المستخدمة من الحجارة، حيث تطورت من العصا المدببة إلى استخدام سنان حجري في رأسها إلى صنع الحراب والفؤوس والمجازف والسكاكين والكلاليب الحجرية .....، وفي مرحلة ما من مراحل هذا العصر اكتشف الإنسان النار وكان هذا الأخير بمثابة انعطاف حاسم في حياة الإنسان البدائي، ففي البداية كان هذا الإنسان يحتفظ بالنار الموجودة في الطبيعة ثم تعلم مع مرور آلاف السنين إنتاجها عن طريق الاحتكاك، وقد بدلت النار من شروط الحيات المادية للإنسان فقد مكنته من تهيئة الطعام بصورة جيدة وحفظه لمدة أطول وكذا توسيع مواد طعامه (سمك لحم جذور ودرنيات)، بالإضافة إلى الوقاية من البرد والدفاع ضد الوحوش المفترسة، والأهم من ذلك أنها مكنته من تطوير أدوات إنتاجية جديدة .

 فبعد ذاك تعلم الإنسان صنع أدوات العمل من المعدن الخام, أولا من النحاس ثم البرونز فالحديد، لذلك سمي العصران اللاحقان للعصر الحجري بالعصر البرونزي والعصر الحديدي.

 أعقب ذلك إكتشاف القوس والسهم الذي يعتبر مرحلة هامة في إتقان أدوات العمل، لإن هذا الاختراع ساعد على تطوير عملية الصيد وبالتالي ازدياد مردوده وإنتاجه وهو ما مهد لمرحلة تربية المواشي (التدجين) بشكلها البدائي (دجن الكلب أولا ثم الماعز فالبقر فالخنزير فالحصان ...على التوالي) وأعقب ذلك كله استخدام الماشية كقوة للجر.

 و بصورة عامة يمكن القول أن التطور الحاصل في أدوات العمل كانت له نتائج هامة:

 أ- ساعد على ظهور الأشكال البــدائية للزراعة، حيث بدأ الانتقال تدريجيا من جمع النبـاتات إلى العمـل الزراعي المتطور (زراعة الحبوب – القمح و الأرز و الذرة و القنب..)

 ب- بالتدرج بدأت القبائل البدائية (التي كانت دائمة الترحال) تتحضر وتستقر في أماكن معينة بالإضافة إلى تحسن شروط الحياة بشكل عام.

2/ علاقات الانتاج في المجتمع البدائي  :

 بما أن الفرد لا يقوم بمفرده بعملية الإنتاج. تنشأ علاقات بين الافراد تسمى علاقات الإنتاج وهنا بجدر بنا حصر علاقات الإنتاج في القانون الاقتصادي الاساسي لنظام إنتاج المشاعية البدائية. وهو:

(ضمان وسائل المعيشة الضرورية للإنسان بالاعتماد على أدوات إنتاج بدائية وعلى أساس مشاعية تملك وسائل الإنتاج والعمل الجماعي وطريقة التوزيع المتساوي للمنتجات).

 من هذا القانون يمكن استنتاج ما يلي: أ أ– السمة الأولى: علاقات الإنتاج في المجتمع البدائي هي العمل الجماعي الذي يأخذ شكل التعاون البسيط، حيث يقوم كل أفراد العشيرة بالعمل بطريقة جماعية، حيث يهم كل الأفراد بانجاز عمل واحد فقط (الصيد مثلا) دون أن يكون هناك تخصص أو تقسيم عمل، باستثناء التقسيم الفسيولوجي للعمل سواء حسب الجنس (بين الرجال والنساء) أو التقسيم حسب السن، حيث كانت النساء تقوم بجمع النباتات وإدارة شؤون المنزل وكان الصيد من اختصاص الرجال، ولعل السبب الرئيسي وراء طبيعة العمل الجماعية هذه هو انخفاض وضعف مستوى أدوات العمل(عدم وجود أدوات عمل متطورة) والتي لا يستطيع بواسطتها الفرد منفردا مواجهة الطبيعة. لهذا كان العمل الجماعي واجبا وضروريا في نفس الوقت في العهد البدائي، لذلك كان الأفراد ينتقلون مجتمعين من عمل إلى آخر من الصيد مثلا إلى الزراعة أو الرّعي وذلك حسب ما يراه أعيان الجماعة (الأفراد الأكبر سنّا) مناسبا وينسجم مع مصلحة الجماعة.

ب- السمة الثانية: علاقات الإنتاج في المجتمع البدائي هو الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج. حيث ترتبط ارتباطا وثيقا بالسمة الأولى (العمل الجماعي والتعاون البسيط). إذ كانت الأرض وجميع الموجودات (أدوات العمل) ملكا للجميع وهذا طبعا باستثناء بعض الأشياء مثل الألبسة وبعض وسائل الدّفاع عن النّفس وهذا لضرورة استخدامها بطريقة فردية.

ج–ثمارالعمل:(المواد الاستهلاكية) كانت مشتركة (للأسباب السّابقة).

د – طريقة التوزيع: هي المساواة (للأسباب السّابقة).

3/ التنظيم الاجتماعي - نظام العشيرة:

 كانت العشيرة تمثل الوحدة الاقتصادية والاجتماعية والسّياسية التي يقوم عليها المجتمع البدائي ويذكر أن المرأة احتلّت مكانة مرموقة ولعبت دورا هامّا في المرحلة الأولى للنظام العشيري وذلك بسبب شروط الحياة المادية نفسها.

 حيث كانت الزّراعة البدائية والتدجين البدائي من اختصاصها وهما أهم من الصيد (من تخصص الرجل) من النّاحية الاقتصادية حيث يعتبر الصيد ذو مردود غير مضمون.

 وقد تعاظم دور المرآة إلى أن أصبح النسل ينسب إليها وسميت هذه المرحلة بنظام العشيرة الامومية إلا أن تطور القوى المنتجة وظهور التدجين المتطور (المراعي) والزّراعة المتطورة (الحبوب) والتي كانت من اختصاص الرجل، أدّى إلى انقلاب الموازين وانتقلت السيادة من المرأة إلى الرجل وأصبح النّسل ينسب إليه وحل نظام العشيرة الأبوية محل العشيرة الامومية.

 هذا و نظرا لعدم وجود الفائض والاستثمار والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والطبقات لم يظهر في ذلك الوقت ما يسمى بجهاز الحكم (الدولة) وكان العرف وحده هو وسيلة الحكم وهو أساس هيبة رؤساء العشائر.

4/ التقسيم الاجتماعي للعمل:

 ارتبط التقسيم الاجتماعي للعمل مع ظهور كل من الزراعة والرعي أي زراعة الأرض وتربية المواشي. حيث حصل تخصص في العمل (تقسيم للعمل) على أساس المشاعيات، وكان أول تقسيم اجتماعي كبير للعمل (تقسيم للعمل على أساس المشاعيات هو تأليف قبائل الرّعاة وقبائل الزراعة وهو ما زاد في إنتاجية العمل لحد كبير).

 كانت أهم نتيجة لهذا التقسيم الاجتماعي للعمل قيام وتطور ما يسمى بالتّبادل بين قبائل الرّعاة وقبائل الزّراعة وقد بدأ نطاق التبادل بالاتساع مع ظهور تقسيمات اجتماعية أخرى للعمل نتيجة تطور أدوات الإنتاج، فظهرت مهنة صنع الأواني الفخارية والحياكة اليدوية ومع ظهور الحديد أصبح من الممكن صنع الأدوات الحديدية (المحراث الفأس والسّيف...) و بهذا تمهد الطريق لانقسام هام جديد في المجتمع وهو التخصص الحرفي أو المهني داخل المشاعية نفسها وهو ما أدى إلى توسع نطاق المبادلات.

 وتجدر الإشارة هنا أنّ التّبادل كان في البداية يتمّ على أساس عشائري بين رؤساء العشائر وباسم عشائرهم ثم تحوّل بعد تملك الماشية ملكية خاصة إلى تبادل بين الأفراد وقد كان هذا التحول تدريجيا إلى أن أصبح التبادل الفردي هو الشكل الوحيد للتبادل .

 5/ ظهور التّملك الخاص والطّبقات :

 ويمكن القول عند التكلم عن التّملك الخاص والطبقات أننا بصدد التكلم عن مرحلة جد متقدمة من النظام المشاعي (تكاد تكون بمثابة مرحلة انتقالية بين النظام المشاعي ونظام الرّق)، فبعد التّطور الحاصل على مستوى أدوات العمل أصبح العمل أكثر إنتاجية وهو الأمر الذي لم يعد يستدعي العمل بطريقة جماعية على مستوى العشيرة، فارتفاع الإنتاجية سمح بالإنتاج في الزراعة والرّعي والحرف على نطاق اجتماعي أضيق من العشيرة وهو الأسرة التي أصبحت الوحدة الاقتصادية والاجتماعية الجديدة في المجتمع، و بهذا فسح المجال للعمل الخاص على نطاق الأسرة للحلول تدريجيا محل العمل الجماعي المشترك وهو الذي أدى إلى ظهور الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، ويشير التاريخ أن الملكية الخاصة بدأت بالماشية، فقد بدأ زعماء العشائر بامتلاكها بعدما كانت ملكية جماعية لإفراد العشيرة، ثم امتدت الملكية الخاصة لجميع أدوات الإنتاج وكانت الأرض آخر ما دخل في نطاق التملّك الخاص.

 وقد أدى ظهور الملكية الخاصة إلى تقسيم العشيرة أولا إلى اسر كبيرة ثم إلى وحدات عائلية صغيرة بالإضافة إلى تغيير البنيان الاجتماعي للمجتمع البدائي حيث انفصل مالكي وسائل الإنتاج عن عامة أفراد المجتمع وأصبحوا يتولون المناصب الاجتماعية والسياسية - و هو ما ساهم في نشوء الأسر الارستقراطية. هذا وقد توسع نطاق الملكية نحو تملك جميع وسائل الإنتاج بـما

 فيها الإنسان نفسه – ففي السابق كان الأسرى يقتلون لأنه في ظل انخفاض مستوى أدوات العمل لا يستطيع الأسرى إنتاج كميات إضافية تزيد عن حاجاتهم، لكن في ظل تطور أدوات العمل أصبح الاحتفاظ بالأسرى مجدي من الناحية الاقتصـادية، اذ أصبح الأسرى يحققون فائضا من المنتجات وهو ما أصبح يبرر عدم قتل أسرى الحرب والاكتفاء باستعبادهم - وبهذا ظهر نظام الرّق وتوسع ليشمل مع التطور التاريخي أفراد القبيلة نفسها. وبهذا تكون علاقات الإنتاج المشاعية قد انتهت لتحل محلها علاقات إنتاج جديدة. ويمكن حصر أهم العوامل التي ساهمت فيما يلي:

1 - التقسيم الاجتماعي المستمر للعمل.

2 - ظهور إمكانية العمل الفردي والملكية الخاصة نتيجة تطوّر أدوات العمل.

ــــــ الوقائع الاقتصادية في ظل النظام العبودي ـــــ

ـ تمهيد :

 بدأ نظام الرّق بالتّشكل عقب انهيار النّظام المشاعي حوالي 3000 – 4000 قبل الميلاد واستمر إلى غاية القرنين الثالث والرابع الميلادي في شمال إفريقيا وآسيا وازدهر في اليونان وروما إلى غاية القرن الخامس الميلادي .

لقد شملت عمليات الإنتاج في هذه المرحلة كل من الرّعي والزّراعة والنّشاط الحرفي – ظهرت هذه الأعمال وتطورت في ظل النظام المشاعي – إلا أن شروط وظروف الإنتاج في هذه المرحلة تختلف في نظام الرّق عنه في النّظام المشاعي وفيما يلي يتم التعرض لأهم خصائص النظام العبودي.

1- الملــكية:

 ساد في هذه الفترة ما يسمى بنظام الملكية المطلقة لوسائل الإنتاج، الأرض وأدوات العمل.....بالإضـافة إلى امتلاك الإنسان ـ العبيد ـ واعتباره شيء من الاشياء وأداة من أدوات الإنتاج - أداة عمل ناطقة عند الرومان – مع الحرية المطلقة في التصرف في هذه الممتلكات بما فيها العبيد وكان العبيد محرومين من جميع الحقوق السّياسية والاقتصادية والاجتماعية.

2- العــمل:

 لقد كانت السّمة الغالبة للعمل في هذه المرحلة هي العمل الجماعي والتعاون بين العبيد ولكن في إطار الإكراه الاقتصادي والقسر – الاستغلال – لصالح السّادة الذين يمتلكون أدوات العمل بما فيها العبيد - الإنسان - .

 إلى جانب عمل العبيد في جميع المجالات – الزّراعة والرّعي والعمل الحرفي.اذ كان العبيد يقومون بإنتاج الجزء الأعظم من المنتجات و يشكل نشاطهم العمود الفقري في عملية الإنتاج في المجتمع العبودي - كان هناك بعض المنتجين من الأحرار الّذين كانوا ينتجون بصفة فردية حيث تمتعوا بحرية امتلاك وسائل الإنتاج والعمل وكانوا في الغالب متخصصين في بعض الأعمال الحرفية - الحدادة والألبسة والزّراعة – إلا انهم في نفس الوقت يخضعون للنّظام العام، حيث كان يتعين عليهم دفع ضـرائب - جزء من دخولهم – للدّولة سواء في صورة نقدية أو عينية وكانت هذه الفئة من الأحرار تمثل عماد الجيش. اذ لايسمح للعبيد بالعمل في الجيش وذلك لحاجة الأسياد الماسة إليهم لممارسة أوجه النّشاط المختلفة .

3- نمو القوى المنتجة:

 حدث تطور كبير في وسائل الإنتاج الزراعي وظهرت أدوات عمل جديدةلم تكن معروفة من فبل- ...المدراة المنجل والمعول.. – كما حدث تخصص في العمل الزراعي نفسه – تقسيم اجتماعي للعمل – تمثل في ظهور أعمال البستنة وزراعة القنب أما في المجال الحرفي فقد حدث تطور هام في صناعة الأواني والحدادة كما انفصلت صناعة النسيج عن صناعة الغزل وظهرت صناعة الألبسة وأدوات الزينة كأعمال مستقلة – ويؤكد المؤرخون انّه في القرن 4 و5 ق.م كـان في اليونان حـوالي 50 حرفة.

4- القانون الاقتصادي الأساسي:

 يمكن تلخيص القانون الاقتصادي الأساسي للنظام العبودي فيما يلي:­

\_ إنتاج الخيرات المادية موجه لسد حاجات الأسياد المتزايدة باستمرار وكان يتم ذلك عن طريق الاستثمار في العبيد- ويمكن القول أن العبيد كانوا يمارسون مختلف الأنشطة لصالح الأسياد في شكل علاقة – سيد – عبد – وكانت المنتجات توزع بين السّادة والعبيد. وكان من حق السّادة تحديد الكيفية التي يتم بواسطتها توزيع المنتوج والذي عادة ما كان يتم تقسيمه إلى جزأين :

**ا- المنتوج الضروري** :وهي كمية من المنتوج (الحبوب مثلا) موجهة لسد الحاجات الأساسية للعبيد من اجل القيام بعملية تجديد قوة العمل والاستمرار في الإنتاج.

**ب- المنتوج الفائض** : يمثل القسم الأعظم من المنتوج ويستخدم من قبل السادة لإشباع الحاجات الاستهلاكية وبناء القصور والمسارح وغيرها .

5- العلاقات النقدية و البضاعية في نظام الرق:

أ– التّبادل:(ظهر التّبادل وتطورفي ظل نظام المشاعي وكان تبادل بين المنتجين في شكل سلعة مقابل سلعة)

 تطورت عمليات التّبادل في هذه المرحلة وأصبحت بظهور النّقود – التي تطورت هي الأخرى واخذت أشكالا مختلفة - تتم في شكل سلعة – سلعة نقدية – سلعة. ولقد لعب دور السلعة النقدية كل من الماشية. والملح والسمك المجـفف والجـلود ... ثم تطورت النقود واخذت أشكالا معدنية وكان لها أثر كبيرا في تطور وتنمية التجارة .

ب- ظهور رأس المال التجاري ورأس المال الرّبوي:

 مع تعاظم دور النّقود كوسيط للمبادلة وفي ظلّ بعد المنتجين عن بعظهم البعض وتبعثرهم أدّى هذا إلى ضرورة وجود فئة تقوم بدور الوسيط بين البائعين والمشترين – بعد أن كان يتم التّبادل بين المنتجين مباشرة – وكان ظهور العمل التجاري ثالث تقسيم اجتماعي كبير للعمل، حيث تخصصت فئة من التجار بشراء وبيع السّلع وكان الفرق بين سعر البيع والشّراء مصدر الربح التجاري وبذلك لم يعد دور النقود قياس القيمة فقط ولكن أصبحت النقود كوسيلة لجمع الثروة وظهر لأول مرة رأس المال التجاري .

 أما رأس المال الربوي الذي ظهر في هذه المرحلة فقد اتخذ من النّقود كوسيلة للإقراض والتسليف، حيث يقوم المرابون بتقديم القروض النقدية إلى السّادة والمنتجين والحرفيين والأفراد مقابل معدل فائدة.

ــــــ الوقائع الاقتصادية في ظل النظام الاقتصادي الإقطاعي (العصور الوسطى) ــــــ

ـ تمهيد :

 كان النّظام الإقطاعي بمثابة النّظام الاقتصادي والاجتماعي والسّياسي الذي ساد في أوربا في العصور الوسطى، حيث نشأ هذا النّظام على أنقاض النّظام العبودي وذلك بعدما قامت القبائل الجرمانية (اقل تحضرا من الرومان) باحتلال روما (كانت الإمبراطورية الرومانية في جزئيها الشرقي والغربي تقوم على سيادة أهل روما وعلى نظام الرق والتجارة بين مختلف أجزائها وكان نظام الحكم يقوم على وجود سلطة مركزية قوية مركزها روما)، وبالتالي السيطرة على الإمبراطورية الرومانية الغربية (476م)، كما قامت الدولة الإسلامية في القرن الثامن الميلادي بشنّ الحروب على الإمبراطورية الرّومانية الشّرقية والامبراطورية الفارسية، كل ذلك أدّى إلى انهيار العالم القديم وضياع معالمه في ارويا وذلك بعد سقوط روما وانهيار جهاز الحكم المركزي فيها وانقطاع التجارة بين الشرق والغرب بسبب تعاظم نفوذ الدولة الإسلامية.

 في ظل هذه الظروف بدأ النّظام الإقطاعي بالتشكل لان ملوك الجرمان الذين سيطروا على روما لم يكونوا قادرين على إقامة سلطة مركزية لذا عمدوا إلى تنصيب قادة جيوشهم حكاما للأقاليم، و مع مرور الوقت بدأ هؤلاء القادة باتخاذ بعض مظاهر الاستقلال عن السّلطة المركزية، فأصبحت وظائفهم وألقابهم وراثية وصاروا يجمعون الضرائب لحسابهم الخاص، كما قاموا بإنشاء المحاكم الإقطاعية التي تحكم بأسمائهم وكان لكلّ إقطاعية جيشها الخاص، حتّى أنّ اغلب الإقطاعيين بدؤوا بسكّ (بإصدار) النّقود بأسمائهم، وبذلك بدت الإقطاعية وكأنها وحدة اقتصادية واجتماعية وسياسية، (وبالتّالي تشكل ما يسمى بالهرم الإقطاعي الذي يأتي في قمته الإمبراطور الذي فقد نفوذه السّياسي والاقتصادي مع مرور الوقت لصالح قاعدة الهرم التي تتألف من قادة الإقطاعيات- النبلاء – الأشراف – الأسياد – اللوردات) .

ففي المجال الزراعي:

 (الرّيف الأوربي ـ الضيعة ـ) استولى قادة الإقطاعيات على اغلب الأراضي الزّراعية بطرق مختلفة (الإرهاب، إرهاق

الفلاحين بالضرائب ما يدفعهم إلى تسليمها بعد الغرق في الديون، قيام المزارعين بتسليم أراضيهم للإقطاعي طوعا مقابل الحصول على حمايته ـ خوفا ـ)، وأصبحت بالتالي اغلب الأراضي ملكا للإقطاعيين وتحول المزارعين وأسرهم إلى أقنان للأرض (عبيد للأرض) يعملون لدى الإقطاعيين وتحت سيطرتهم (تابعين لهم).

 وكانت أراضي الإقطاعية ملكا للإقطاعي وموزعة بالشكل التالي :

1- جزء من الأرض يحتفظ به السيد لنفسه والجزء الثاني يوزع بين المزارعين بالتساوي، حيث يقومون بزراعة حصتهم من الأرض لحسابهم الخاص مع التزامهم بدفع جزء من المحصول في شكل ريوع نقدية أو عينية لسيد الإقطاعية وللكنيسة (اندمجت الكنيسة في النظام الإقطاعي وأصبحت جزء منه تدافع عنه وتحبذه وارتبطت بذلك مصالحها بمصالح النظام الإقطاعي).

2- يلتزم المزارعون بالعمل وفق نظام السخرة في ذلك الجزء من الأرض المخصص للإقطاعي، حيث يخصصون أيام معينة من الأسبوع للعمل على أرضه (نظام السّخرة معناه العمل بدون مقابل).

3- كان يحق لرقيق الأرض (المزارعين) توريث حق زراعة الأرض (حصتهم من الأرض) إلى أبناءهم بعد موتهم، كما كانوا مجبرين على العمل وطاعة من يرث سيد الإقطاعية في حالة موته، ويلتزم سيد الإقطاعية بحماية رقيق الأرض والقضاء بينهم (العدالة) مع ضمان بعض الحاجات الضرورية الأخرى .

 وكان اقتصاد الإقطاعية يميل إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي (اقتصاد مغلق) فنادرا ما تتم المبادلة بين الإقطاعيات، وكانت الزراعة تمثّل أهم نشاط اقتصادي في اروبا.

اما في المجال الصناعي:

 ظهر في مجال الصناعات الحرفية تنظيمات نقابية (ابتداءا من القرن 12) تقوم بالإشراف على النشاط الحرفي في المدينة (يمارس النشاط الحرفي خارج سيطرة الإقطاعية) تسمى بالنقابات الطّائفية، فكان لكل حرفة نقابتها الخاصة بها ومهمتها تنظيم النشاط الحرفي، حيث تقوم هده النقابات بمايلي :

1- تحديد الأسعار والمحافظة عليها تحديد عدد العمال في كل حرفة مع وضع شروط للعضوية في النقابة.

2- الإشراف على الإنتاج وضمان جودته .

 وكان القانون الاقتصادي الأساسي لأسلوب الإنتاج الإقطاعي هو: ‘‘الإقطاعيون يجهدون للحصول على اكبر قدر ممكن من المنتوج الفائض في شكل ريع عقاري إقطاعي وذلك عن طريق الاستثمار الإكراهي في الفلاحين ‘‘.

 ومن هنا فالعلاقة بين مالك الأرض السّيد كانت قائمة على أساس التبعية، وبهذا كان المجتمع يتقسم إلى طبقتين رئيسيتين وهما طبقة الإقطاعيين والفلاحين، والى جانب هذا كانت هناك فئات أخرى مثل صغار المنتجين من فلاحين وحرفيين وتجار ومرابون.

 و تجدر الإشارة هنا أن هذه المرحلة عرفت ضعف وانحسار التجارة بين اروبا والشّرق وهذا راجع لعدم وجود الأمن والاستقرار في الطّرق التجارية التقليدية المؤدية إلى الشّرق وذلك بعد تعاظم نفوذ الدّولة الإسلامية، لذلك فان اروبا في عهد الإقطاع تميزت بالاكتفاء الذاتي واقتصرت تجارتها مع العالم الخارجي على بعض المنتجات فقط.

ــــــ النــــظام الاقتــصادي الرأسمـــالي ـــــــ

 ـ تمهيد :

 بعد زوال النّظام الإقطاعي في اروبا ظهر نظام اقتصادي جديد استقر على تسميته بالنظام الاقتصادي الرأسمالي. الذي ظهر وازدهر في اروبا الغربية فغير من وجه المعمورة تغييرا جذريا خلال فترة زمنية وجيزة على خلاف الأنظمة الاقتصادية السّابقة التي استمرت لفترات طويلة.

 وكانت أهم العوامل التي ساهمت في قيام النظام الاقتصادي الرأسمالي وزوال النظام الإقطاعي مايلي :

1- القضاء على طبقة الأشراف والأسياد وقيام الدّولة القومية :

 نتيجة للثورة ضد الإقطاع والاستغلال أصبحت مقاليد الحكم في اروبا في يد عدد قليل من الحكام، فقد استطاع الملوك أن يجمعوا السّلطات في أيديهم تدريجيا ويقضوا بالتالي على التفكك ممثلا في الإقطاعيات وبذلك ظهرت الدولة القومية في اروبا (فرنسا. اسبانيا. البرتغال. بريطانيا. هولندا .....) التي يحكمها ملك يمتلك سلطة مركزية داخل أراضيها، وقد ساهمت مجموعة من العوامل في القضاء على الإقطاع وظهور الدولة القومية أهمها:

ا- هروب رقيق الأرض إلى المدن أين يجدون حرية اكبر في العمل وبالتالي تخليهم عن الالتزامات الإقطاعية هو ما ساهم في زعزعة النظام الإقطاعي وذلك باعتبار الفلاحين ركيزة الإنتاج الزراعي في الإقطاعية- الضيعة-

ب- انتشار استعمال النقود (المعدنية، الذّهب والفضّة) في التّبادل، حيث كان تجّار وصنّاع المدينة يتعاملون بالنّقود، لذلك اجبر الإقطاعيون أثناء شراء منتوجاتهم إلى دفع المقابل نقدا وهو ما دفعهم إلى التعامل مع أقنان الأرض (الفلاحين) بالنّقود وهو ما أدى إلى تحول الالتزامات الإقطاعية إلى التزامات نقدية (بعدما كانت عينية – سلع -) و هو ما ساهم في التخفيف من علاقة التبعية التي كانت تربط الفلاح بالسّيد وتحولت علاقة التّبعية هذه إلى أن أصبحت في شكل أيجار.

ج – تحالف تجّار المدينة مع الملوك من اجل القضاء على الإقطاع وذلك لاتّفاق مصالح الطّرفين.

2 – ازدياد عدد السكان: شهد سكان اروبا عامة وخاصة سكان المدن زيادة كبيرة ابتداءا من منتصف القرن 16 وذلك لعدة أسباب وهو ما ساهم بدوره في زيادة الطّلب على المنتجات الغذائية الشّئ الذي أدى إلى ارتفاع أسعارها وهو ما أدى إلى التحول تدريجيا من زراعة الاكتفاء الذّاتي إلى الزراعة الرأسمالية، (حيث لم يعد المزارع يزرع وينتج لنفسه ولأسرته أو للإقطاعية فقط بل أصبح ينتج لغرض البيع في السوق وتحقيق ربح).

3 – الاكتشافات الجغرافية و الفتوحات الاروبية :

 خرجت اروبا من عزلتها بعد اكتشافها طريق رأس الرجاء الصالح والوصول إلى الشرق سنة 1498 ووصولها إلى العالم الجديد سنة 1492، حيث تمكنت من الحصول على مستعمرات واسعة في مختلف أنحاء العالم (أمريكا وإفريقيا والشرق الأقصى) وكان لهذه الفتوحات والاكتشافات الجغرافية نتائج هامة على الصعيد الاقتصادي حيث ساهمت في ازدهار النظام الرأسمالي:

أ ـ أدت هذه الأخيرة إلى اتساع نطاق الأسواق و المبادلات .

ب ـ تدفق كميات كبيرة من المعدن النفيس .

ج ـ توسع كبير في مختلف فروع الإنتاج - صناعة وزراعة - .

4 ـ التطور الفكري و الإصلاح الديني:

 لم يعد الفكر الديني في أوربا يحتقر وينظر نظرة دنيوية إلى الأعمال والأنشطة الاقتصادية خارج نطاق الزراعة كما كان سائدا في العصور الوسطى، بل أصبح يقر بتفوق الذهاب إلى العمل على الذهاب إلى الكنيسة، فأصبح للعمل في الزراعة والصناعة وكل الأعمال والأنشطة بما فيها الزّراعة نفس الأفضلية، كذلك ظهرت أفكار جديدة لا تعتبر الإقراض بفائدة ربا وإنما مشاركة في الربح وهو ما أعطى دفع قوي للنظام الرأسمالي ولم يعد هناك صعوبات في الحصول على رؤوس الأموال.

5 – تطور النظم النقدية :

 حيث لم يعد المدخر أو أصحاب الودائع يدفعون للصيارفة فوائد مقابل احتفاظهم بأموالهم بل أصبح الصيارفة يدفعون فوائد مقابل الودائع والمدخرات للمدخرين والمودعين وهو ما ساهم في زيادة الادخار وبالتالي توفر رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار.

 و تجدر الإشارة هنا أن النظام الرأسمالي في أول عهده كان ذا صبغة تجارية ومن هنا كانت تسمى المرحلة الأولى لهذا النظام بالرأسمالية التجارية.

أولا : الرأسمالية التجارية:

**تنهيد:**

 بدأ عهد االراسمالية التجارية في أوربا على وجه التقريب من بداية القرن السّادس عشر واستمر خلال القرن السّابع عشر وظل تأثيره على الحياة الاقتصادية إلى غاية منتصف القرن الثامن عشر أين بدأت الرأسمالية الصناعية تأخد مجراها في المجتمعات الاروبية، حيث سيطرت التجارة والمبادلات في هذه المرحلة على النشاطين الزراعي والصناعي،حيث أن كل ما كان ينتج يتم إنتاجه لغرض المبادلة - أي التجارة الداخلية والخارجية - (رأس المال التجاري سيطر على الزراعة الصناعة وجعلهما في خدمة التجارة مباشرة)، هذا وقد عرفت هذه المرحلة ظهور طريقة الإنتاج الرأسمالية سواء في الزّراعة أوالصّناعة - ظهور طبقتين اجتماعيتين تختلفان على أساس اقتصادي وهما طبقة الرأسماليين أرباب العمل وطبقة العمال الأجراء تربطهما علاقة تعاقدية -.

 بعد أن حققت الدول الاروبية وحدتها السياسية بدأت تعمل على تحقيق وحدتها وقوتها الاقتصادية، حيث بدأت هذه الأخيرة بالتدخل في الحياة الاقتصادية على نطاق واسع ابتداءا من القرن السّادس عشر، فلم يعد يقتصر دورها على سنّ التشريعات والقوانين بل تعدى دورها في المجال الداخلي الى تنظيم التجارة والصناعة، كأن تقوم الدولة بإنتاج أو تشجيع صناعة معينة، كما تقوم في المجال الخارجي بوضع قواعد لتنظيم شؤون تجارتها الخارجية كمنع تصدير سلعة معينة وقد أطلق على هذه السّياسة تعبير السّياسة التجارية أو المركـنـتـيلـية وهي التي سادت في اروبا - اسبانيا وفرنسا والبرتغال- إلى منتصف القرن الثّامن عشر.

 و لقد ساعد على انتشار هذه السّياسة التجارية ظهور طبقة اجتماعية جديدة سرعان ما انتزعت مكانة مرموقة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسّياسية في عدد من دول اروبا والتي كانت مكونة من التّجار وأرباب الأعمال ورجال المال، حيث انسجمت مصالحهم مع مصالح الدول القومية – الملوك – وازداد نفوذهم وكانت حماية مصالحهم موضع اهتمام من طرف السّياسيين ومالت بالتالي سياسة الدولة إلى تحقيق مصالح هذه الفئة .

 و لما كانت قوة الدولة وثروتها تتحدد بمقدار ما تمتلكه من معادن نفيسة – ذهب وفضة – فقد كان من المصلحة الاقتصادية للدولة النّاشئة في اروبا أن تدعم نفوذها السّياسي بقوة اقتصادية وذلك عن طريق الحصول على اكبر قدر من المعادن النفيسة (تولى الحاكم – المـلك – إدارة مجهودات الدّولة من اجل ذلك) سواء عن طريق استغلال المناجم التي تحت سيـطرتها أو عن طريق التجارة الخارجية وقد اخذت سياسة التجاريين صورا مختلفة نوجزها في ما يلي:

**-1** السياسة المعدنية في اسبانيا ـ القرن 16 ـ :

 اتخذت السياسة التجارية في اسبانيا الشكل المعدني ويعتبر أكثر إشكال السياسة التجارية بساطة، وتقوم هذه السياسة على حصول الدولة على المعادن النفيسة بطريقة مباشرة سواء عن طريق استغلال مناجمها أو من مناجم مستعمراتها، ومنع خروجها. وقد تماشت هذه السياسة مع حالة اسبانيا في القرن السّادس عشر، حيث تدفقت إليها كميات كبيرة من المعادن النفيسة من مستعمراتها في أمريكا – البيرو والمكسيك-، و بالتالي لم يستدعي الأمر إلا الاحتفاظ بها ومنع خروجها، ولتحقيق هذا الهدف قامت اسبانيا فضلا عن منع خروج الذّهب والفضة بإجبار المصدرين الإسبان على إعادة ثمن صادراتهم في شكل مبالغ نقدية مع إجبار المصدرين الأجانب بإخراج ثمن صادراتهم لاسبانيا في شكل سلع اسبانية لا في شكل نقود – ذهب وفضة -، هذا بالإضافة إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية الاسبانية – القيمة الاسمية - مقابل العملات الأجنبية من اجل اجتذابها إلى الداخل وبالتالي منع خروج العملة الوطنية إلى الخارج. وقد أدى كل هذا إلى تدفق كميات كبيرة من المعادن النفيسة إلى الخزينة الاسبانية وهو ما أدى إلى زيادة كمية النقود المتداولة الشئ الذي أدى إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، (الأمر الذي شجع في المرحلة الأولى بعض الصناعات ونشاط التجارة على اعتبار أن التاجر أو الصناعي يحقق ارباح في ظل ارتفاع الأسعار) إلا أن هذا الارتفاع في الأسعار تواصل حتى بلغ مستويات قياسية، و في ظل إهمال الإسبان للزراعة أدى هذا إلى انهيار الأوضاع الاقتصادية في اسبانيا وحدث شلل في التجارة الخارجية، و هو الذي أدّى إلى خروج كميات كبيرة من المعادن النفيسة والتي كانت تهرب إلى الخارج لفقدان الثّقة في الاقتصاد الاسباني.

 **-2**السّياسة الصناعية في فرنسا ـ القرن 17 ـ:

 لم تكن لدى فرنسا مناجم غنية بالذّهب والفضّة كاسبانيا، لذا كانت السّياسة التّجارية فيها مغايرة للسّياسة المعدنية، لذلك طبقت فرنسا خلال القرن السّابع عشر تحت قيادة الوزير كولبير سياسة تهدف إلى التأثير على حجم المعادن النفيسة التي تمتلكها الدولة عن طريق إقامة قاعدة صناعية قوية وقادرة على المنافسة الدولية، تمكنها من زيادة الصادرات عن الواردات وتحقيق فائض في الميزان التجاري، (وقد تم التركيز على الصناعة لان الزراعة أكثر عرضة للتقلبات الجوية ولإن قيمة المنتوج الصناعي أعلى نسبيا مقارنة من المنتوج الزراعي في حالة تساوي الكمية)، هذا بالإضافة إلى إقامة أسطول بحري قوي وإقامة الشركات المتخصصة في التجارة الخارجية .

 و لقد تم تطبيق هذه السياسة الصناعية عن طريق تخفيض نفقات الإنتاج (تخفيض الأجور وأسعار المنتجات الغذائية)، هذا بالإضافة إلى مساعدة المشروعات بتقديم إعفاءات ضريبية مع منحها امتيازات أخرى (توفير أدوات العمل، استخدام العمالة الفنية الأجنبية)، هذا بالإضافة إلى إنشاء صناعات ومشروعات مملوكة للدّولة، بالإضافة إلى حماية الصناعة الوطنية عن طريق فرض رسوم جمركية عالية على المنتجات الأجنبية ذات المثيل المحلي مع إعفاء الواردات من المواد الأولية للازمة للصناعة المحلية من الرسوم الجمركية، هذا بالإضافة إلى منح إعانات لشركات التصدير (الصادرات) لزيادة قدرتها التنافسية في السّوق الأجنبية.

 ساهمت كل هذه الإجراءات في تشجيع الصناعة الوطنية وبالتالي ساهمت في دخول كميات معتبرة من المعادن النفيسة عن طريق تحقيق فائض في الميزان التجاري .

**-3** السياسة التجارية في انجلترا ـ القرن 17 و18ـ:

 لم تكن الأوضاع في انجلترا مماثلة لما كان عليه الحال في كل من فرنسا واسبانيا ومن تم فقد كان الاهتمام الرئيسي للسياسة التجارية فيها موجها لاكتساب المعادن النفيسة عن طرق التجارة مع العلم الخارجي (التجارة الخارجية) وبالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري يضمن دخول معادن نفيسة (ذهب وفضة) وكذا عن طريق إعطاء عناية فائقة للأسطول البحري الانجليزي لما يقدمه من خدمات النقل البحري حيث تمثل خدمات النقل البحري صادرات غير منظورة (ميزان العمليات الجارية) وتساهم في الحصول على المعادن النفيسة.

 و لم تصبح في هذه المرحلة المعادن النفيسة غاية في حد ذاتها وإنما مجرّد وسيلة، فالغاية كانت فتح أسواق خارجية للسّلع والمنتجات الانجليزية.

 ولقد ساعد على تجسيد كل ذلك صدور قانون كرامويل(1651 معدل 1660) وما تضمنه من إجراءات كتخفيض سعر الفائدة وإعفاء المنتجات الوطنية من الضّرائب على الصّادرات ودعم صناعات التّصدير عن طريق خفض تكاليف الإنتاج (أجور العمّال)، كما تضمن القانون بالإضافة إلى بنود أخرى أن تكون السفن القائمة بالتجارة مع العالم الخارجي مملوكة لأشخاص انجليز وأن يكون على الأقل 4/3 من عمالها انجليز.

ففي المجال الصناعي :

 يذهب اغلب المؤرخون الى ان النّظام الرأسمالي وضحت معالمه في مراحله الأولى بانتشار ما يسـمّى بالصناعات المنزلية، (التي تختلف عن الصناعات الحرفية – النقابات الطائفية-) وكانت هذه الصّناعات تقوم على ما يلي :

 يعهد صاحب العمل وهو من التجار أو أصحاب الحرف بمواد أولية إلى عدد من العمال لصناعتها في منازلهم ولحسابه الخاص و ذلك طبقا لمواصفات معينة. ثم يقوم بتصريف الإنتاج (بيعه في السّوق).

 وكانت أدوات العمل ملكا للصناع على الأقل في المرحلة الأولى, حيث كانوا يضطرون للاقتراض بفائدة مرتفعة من اجل الحصول عليها وفي مرحلة ثانية كانت تقدم إليهم من طرف صاحب العمل، ويدفع لهم أجرا.

 و قد انتشرت هذه الصّناعات بين صنّاع يعملون خارج المدينة تجنبا للقيود التي كانت تفرضها النقابات الطائفية وكان مجال تخصصها في الصّناعات الجديدة التي لم تكن بطبيعتها خاضعة لهذه النقابات مثل صناعة الورق والزّجاج وبعض الصّناعات المعدنية..... .

 لقد ساهم هذا النظام (الصناعات المنزلية) في التخفيف من القيود الحرفية، وحقق مرونة كبيرة في الجهاز الإنتاجي وأدّى إلى زيادة دخول كل من العمّال وأصحاب الأعمال، إلا أنه يعاب عليه تشغيل النّساء والأطفال وبعد المصانع وتشتتها وهو ما أدى إلى صعوبة الإشراف عليها الشئ الذّي ساهم في رفع نفقات الإنتاج وانتشار الإهمال والتّبذير وعدم انتظام دورة الإنتاج، يضاف إلى كل ذلك محاولة أرباب الأعمال ربط العمال بهم عن طريق القروض فأصبحوا تحت رحمتهم.

 و بذلك ساهمت هذه الصنّاعة في التمييز بين فئتين اجتماعيتين على أساس اقتصادي وهما:

-1 فـئة أرباب العمل المتحملين لمخاطر الإنتاج والمالكين لرأس المال وجزء من أدوات العمل.

-2 فـئة العمال المعتمدين على قوة سواعدهم كعمال أجراء.

 بالإضافة إلى انتشار الصّناعات المنزلية ظهر في القرن السّابع عشر والقرن الثّامن عشر في عدد من فروع الصناعة (الملابس والمنسوجات..الزجاج ..الحديد وبناء السفن...) مايسمى بالمصانع اليدوية. يمتلكها أرباب الحرف والتجار. وتتميز بان عملية الإنتاج تتم في مكان واحد يجتمع فيه عمال متخصصين في إنتاج سلعــة معينة. وذلك تحت الإشراف المباشر لصاحب العمل أو مندوب عنه، وهنا يظهر المصنع اليدوي وبوضوح التمييز بين فئتين اجتماعيتين على أساس اقتصادي وهما:

1 ـ أرباب العمل: ا لذين يستمدون سلطتهم من تملكهم لرأس المال ووسائل الإنتاج.

2 ـ عمال مأجورين: أصحاب قوة العمل حيث يبيعون قوة عملهم مقابل أجور وتقوم العلاقة بينهما على أساس التعاقد.

 وهنا يمكن القول أنّ أهم ما كان يميز المصانع اليدوية عن الصّناعات المنزلية هي سهولة الإشراف والرّقابة وتطبيق أساليب تقسيم العمل في المصنع اليدوي الأمر الذي ساهم في زيادة إنتاجيته.

 وبذلك ظهرت وحدة الإنتاج الرأسمالية أو المشروع الرأسمالي وأصبحت الصّناعة تدار بطريقة رأسمالية في الفترة التي سادت فيها الرأسمالية التجارية، هذا و بالرغم من ازدهار المصانع اليدوية وانتشارها لتشمل جميع فروع الصّناعة، إلا أن فنون الإنتاج المستخدمة فيها مازالت تقليدية يدوية لا تعتمد على الآلة، ولم تصل في انتشارها لتحل محل الصناعات الحرفية والصناعات المنزلية، حيث انتشرت هذه الأنواع الثلاثة من الصّناعة جنبا إلى جنب في مرحلة الرّأسمالية التّجارية.

أما فيما يخص الزراعة :

 فبالرغم من الاهتمام الشديد الذي أولاه التجاريين للصناعة والتجارة فأنهم لم يهملوا الزراعة على اعتبار أنها مصدر المواد الغذائية لعمال الصناعة وسكان المدن، و تجدر الإشارة هنا أن الزّراعة الاروبية في هذه المرحلة بدأت تعرف تحولا نوعيا في طريقة الإنتاج أي التحول من الزراعة الإقطاعية إلى الزّراعة الرّأسمالية التي يتم فيها الإنتاج لغرض المبادلة في ظل المنافسة والتي يكون الدّافع فيها هو تحقيق ربح عن طريق استخدام العامل الأجير.

 وان اقتصر التّحول نحو الزّراعة الفردية على الزّراعة الانجليزية في مرحلة أولى لتحقق التّحول في باقي الدّول الاروبية في المراحل الزمنية اللاّحقة، حيث تأخر التّحول في فرنسا إلى ما بعد الثّورة الفرنسية وفي ألمانيا إلى غاية القرن 19.

 حيث عرفت بريطانيا في المجال الزراعي انطلاق حركة إقامة الاسيجة ـ التسييج ـ حتى وأن عرفت هذه الأخيرة نوع من التّراخي في القرن 17 لتبلغ ذروتها في القرن الثّامن عشر خاصة بعد حصولها على تأييد من البرلمان (حيث أدت زيادة الطلب على الصوف في الفترة من القرن 15 – 16 وبالتالي ارتفاع أسعاره)، أدت إلى قيام كبار الملاك وأقوياء الرّيف بتوسيع ملكياتهم العقارية عن طريق احتواء ارضي كانت مخصصة للاستعمال المشترك في القرية وكذا أراضي صغار الفلاحين وبناء سياج حولها وتحويل هذه الملكيات إلى مراعي للأغنام وتكون النتيجة أن يصبح عدد من الفلاحين بلا أرض يزرعونها، بالإضافة إلى ذلك قام كبار ملاّك الأراضي التي كانت مقسمة على صغار الفلاحين كمستأجرين يزرعونها لإنتاج الحبوب بتحويل ملكياتهم إلى مراعي لتربية الأغنام، و بما أن المراعي لاتحتاج إلى نفس القوة العاملة التي كانت تقوم بزراعة الأرض تكون النتيجة في الحالتين أن لا يكون أمام صغار الفلاحين الذين انتزعت ملكياتهم وصغار المستأجرين الذين أبعدو عن الأرض سوى الاتجاه إلى سوق العمل في المدينة ليزودوا الصناعة المتوسعة بالقوة العاملة.

 كما شهد القرن 16 قيام تجار المدينة بالاستثمار في شراء الملكيات الإقطاعية الكبيرة وعلى نطاق واسع) رغم أن معظم هذه الاستثمارات كانت تتم بغرض المضاربة وليس بغرض القيام بالنّشاط الزراعي. إلا أن البعض من هؤلاء قام بالانفاق على تحسين الأرض واستغلالها بطريقة رأسمالية، وهو ما يصدق على المراعي الكثيرة التي خصِّصت لتربية الاغنام .

 بالإضافة إلى كل ذلك قام أغنياء الفلاّحين المستقلين بتوسيع ملكياتهم سواء عن طريق الشّراء أو عن طريق التسييج وقاموا بإدارة مزارعهم بطريقة رأسمالية معتمدين على العمل الأجير الذي يتشكل أساسا من ضحايا التسييج أو من الفلاحين الفقراء.

 من هذا كلّه يمكن الكلام عن ظهور طريقة إنتاج جديدة – طريقة إنتاج رأسمالية – وعلاقات إنتاج جديدة سواء في المشروع الصّناعي أو الزّراعي حيث أصبحت كل من الزّراعة والصّناعة تداران بطريقة رأسمالية، حيث حدث ذلك التّمايز الطّبقي الّذي نتج عنه ظهور طبقة الرأسماليين المالكين لوسائل الإنتاج ورأس المال والمحملين لنتائج ولمخاطر الإنتاج وطبقة العمّال الأجراء الّذين يبيعون قوت عملهم مقابل الحصول على أجور.

 بالرّغم من كل تلك التغيرات التي شهدتها الزّراعة والصّناعة والّتي أدت إلى ظهور طريقة إنتاج تختلف كيفيا عن السّابق إلا أن الإنتاج الزّراعي والصّناعي كان تحت سيطرة رأس المال التجاري في خدمة التّجارة وخاصة التّجارة الخارجية والّتي كانت تمارس في هذه المرحلة من طرف الشّركات الكبيرة التي تحتكر كلّ منها الاتجار مع منطقة من العالم .

ثانيا : سياسة الطّبيعيين (الحرِّية الاقتصادية) :

 ظهرت في فرنسا اعتبارا من منتصف القرن الثّامن عشر آراء وأفكار الفيزيوقراطيين المبنية على خضوع الظّواهر الاجتماعية لنظام طبيعي غير قابل للتغيير ويمكن تطبيقه في كل زمان ومكان، مع إيـمانهم العميق بأن مصالح الأفراد لا تتعارض مع بعضها البعض كما أنها لا تتعارض مع مصالح الجماعة، لذلك كـلّه يجب حسب رأيـهم أن لا تتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية ـ لان تدخل الدّولة في النشاط الاقتصادي يسبب المشاكل ـ، ويمكن القول أن سياستهم كانت قائمة على أساس حرية العمل و التّجارة (الحرية الاقتصادية) وفق مبدأ- دعه يعمل دعه يمرlaisser faire laisser passer - لذلك يمانع الطّبيعيون في تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، إلا فيما يختص بحماية الأفراد وصيانة حقوق الملكية بالإضافة إلى الدّفاع الخارجي وتوفير الأمن والعدالة، والقيام بالمشروعات العامة التي لا يستطيع الأفراد القيام بها، كما أنهم كانوا يرون بأّن المنافسة الحرة كفيلة بتحقيق الثمن العادل ـ الثمن الذي يحقق للبائعين ربحا من وجهة نظر المستهلك ـ.

 ففي فرنـسا: نجد أن ثورة 1789جعلت من مبدأ الحرية أحد أهم المبادئ الهامة في دستورها واتخذت بعد ذلك الخطوات اللاّزمة لتطبيقها في المجال الاقتصادي، ففي سنة 1790 أصدر المجلس الوطني الفرنسي قانون تحققت على إثره حرِّية التّجارة الدّاخلية، كما قامت فرنسا بمحاولة إلغاء القيود الكمِّية والرّسوم الجمركية على تجارتها الخارجية .

 أما في بريطانيا: فقد تم الانتقال تدريجا من التّدخل الحكومي إلى الحرِّية الاقتصادية على مراحل، فقيام بريطانيا بإلغاء نظام السخرة وتقرير الحق في إقامة الاسيجة حول المزارع وإلغاء نظام النّـقابات الطائفية وإلغاء الامتيازات الممنوحة لبعض الطّبقات، جاءت محققة لتقرير الحرّيات الاقتصادية .

 أما في الولايات المتحدة الأمريكية: فقد تقررت الحرّية الاقتصادية نتيجة لثورة 1776، وسادت الحرّية ومورست سواء بطريق سليم أو غير سليم حتى تغيرت سياسة الولايات المتحدة في عام 1933 أين تقرر تقييد الحرية الاقتصادية وضرورة تدخل الدولة في النّشاط الاقتصادي في إطار ما كان يسمى بسياسة العهد الجديد.

 ويمكن أن نعدد الحرّيات الاقتصادية التي تحققت في ما يلي :

1- وقف التدخل الحكومي: بمعنى عدم تدخل الدّولة في النشاط الاقتصادي وترك الحرية للإفراد.

2- تقرير حرية التجارة : و ذلك عن طريق إلغاء القوانين والتعليمات التي تحول دون

قيام الأفراد بممارسة التجـارة، بالاضافة إلى إلغاء جميع الاحتكارات سواء كانت حكومية أو أهلية .

3- حرية التصرف في الممتلكات: ويشمل حـق رهن وبيع وتملـيك الثروات وعدم مصادرتها من طرف الدولة إلا في حالات المصلحة العامة.

4- حرية التعاقد: بمعنى حرية الفرد في التعاقد مع الغير وبالتـالي تقريرا لبنود التي يشمـلها العقد: وهو ما أفاد رجال الأعمال والصّناعيين في مطلع الثورة الصناعية في تعاقدهم مع العمال.

5- حرية البقاء أو مغادرة مكان معين :ففي الأزمنة السابقة كانت تفرض قيود على الانتقال، فالعمال مثلا وخاصة منهم المهرة لا يسمح لهم بالانتقال من عمـل إلى آخر وذلك خشية أن تتأثر الصناعة، أما في هذه المرحلة فقد تحققت حرية العمل والانتقال من عمل إلى عمل أو من مكان إلى آخر.

 وهنا يمكن القول أن الحرية الاقتصادية وما تضمنته كانت أمرا لازما لتحقيق التقدم الاقتصادي في اروبا وعاملا مهما لازدهار النظام الرأسمالي .

ثالثا: الثورة الصناعية:

 ـ تعريف الثورة الصناعية:

 يقصد بالثورة الصناعية تلك التطورات الكبيرة التي عرفتها الصناعة في أروبا عامة وانجلترا خاصة ابتداءا من منتصف القرن الثامن عشر والتي أدت إلى حدوث تحول كيفي في فنون الإنتاج الصناعي. حيث تم الانتقال من الصناعة اليدوية التي تعتمد على عمل الإنسان – أدوات عمل بسيطة – إلى الصّناعة الآلية التي تعتمد على الآلة التي تدفعها قوة محركة. حيث عرفت اروبا في هذه المرحلة موجة عارمة من الاختراعات والاكتشافات ساهم إدخالها في مختلف فروع الصناعة إلى تطويرها – صناعة الحديد وتعدين الفحم. وصناعة المنسوجات. وتوليد الطاقة المحركة – الشئ الذي ساهم في حدوث زيادة هائلة في كل من الإنتاج والتكوين الرأسمالي وأصبحت الصّناعة على إثرها النّشاط الرّئيسي في الاقتصاد الوطني .

 1- أسباب قيام الثّورة الصناعية في اروبا :

يمكن أن نجمل الأسباب الأساسية لقيام الثورة الصناعية في اروبا فيما يلي :

ا - العامل السكانـي :

 عرف سكان اروبا منذ أواخر القرن الثّامن عشر زيادة كبيرة ومستمرة وذلك لانخفاض معدلات الوفيات (توفر الرِّعاية الصِّحية خاصة في المدن). فزيادة عدد السكان تؤدي إلى توفر الأيدي العاملة. وخاصّة في ظل تمتع العمال بحرية اختيار الأعمال و الانتقال من عمل إلى آخر فما من شك أن ذلك يساعد على نهضة وتقدم الصّناعة.

 و عموما يمكن القول أن زيادة عدد السكان يؤدي إلى زيادة عرض العمل وبذلك تجد المشروعات الجديدة والقديمة حاجتها من الأيدي العاملة بأجور معقولة. كذلك فان زيادة عدد السكان تمثل زيادة في الطلب على السلع والخدمات وهو ما يعمل على اتساع نطاق السّوق وبذلك تنمو الصّناعة ولا يعوقها التخلص من فائض الإنتاج.

ب - اتساع تجارة اروبا الداخلية والخارجية (اتساع الأسواق الداخلية والخارجية) :

 عند التطرق إلى الدور الذي لعبته تجارة اروبا الداخلية والخارجية في التطور الصناعي، يجب الوقوف على اهمية الدور الذي تلعبه وسائل النقل والمواصلات وذلك على اعتبار أن تطورها يساهم في ازدهار التجارة الداخلية والخارجية، وتجدر الإشارة هنا إلى الطّفرة النوعية والتقدم الحاصل على مستوى وسائل النقل والمواصلات سواء كانت مائية أو برية، حيث تمكنت الدول الاروبية من ربط أجزائها المختلفة بوسائل نقل اقتصادية ـ قطارات وسفن وكان النقل النّهري يلعب دورا كبير في ربط مختلف أجزاء اروبا ـ وكذا الوصول إلى الأسواق الخارجية بعد ظهور النّاقلات الحديثة وخاصة السّفن التجارية الضخمة وهو ما ساهم في اتساع الأسواق الداخلية والخارجية.

 فقد تطورت تجارة اروبا الداخلية والخارجية حتى شملت العالم القديم والجديد – وذلك بعد اكتشاف العالم الجديد والطّريق المؤدي إلى الشرق عبر رأس الرّجاء الصّالح – وهو ما ساهم في نمو الصّناعة في القرنين 18 و 19، اذ تمكنت اروبا من الوصول بمنتجاتها إلى أسواق الدول المختلفة، فكلما كانت السوق قادرة على امتصاص قدر كبير من المنتجات كلما مال حجم المشروعات إلى الكبر، حيث ساهم اتساع نطاق السوق نتيجة للطلب الكبير على السلع في جعل الإنتاج نمطي وأمكن بالتالي إدخال الآلات تدريجيا في العمليات الإنتاجية لمواجهة الطّلب المتزايد- خاصة اذا علمنا أن انخفاض أثمان السلع الصناعية نتيجة للإنتاج الكبير وانخفاض تكاليف الشحن أدّى إلى توسع كبير في الطلب على السلع الصناعية وربما بنسبة تفوق بسبة الانخفاض في الأثمان حيث أن الطلب على تلك السّلع كان كبير المرونة. كما أن الزيادة في الدخول التي نجمت عن التوسع في الإنتاج في كافة دول العالم الصناعية أو الزراعية أدّت إلى التّوسع في الطلب على المنتجات الصّناعية حيث أن الطلب على هذه الأخيرة كان يتمتع بمرونة دخلبة كبيرة -. و بذلك يكون اتساع السّوق قد ساعد على التّصنيع والتوسع في الإنتاج.

ج - وفرة رؤوس الأموال وإمكانيات التّراكم الرّأسمالي :

 كان من أهم النتائج التي ترتبت على اتساع تجارة اروبا الدّاخلية والخارجية أن ازدادت أرباح وثروات أصحاب المصانع وشركات النقل والتجار والوسطاء، وبذلك تجمع لدى اروبا مبالغ طائلة وأموال كبيرة لمقابلة ما تحتاج إليه الصّناعة من أموال، حيث توفرت رؤوس الأموال اللاّزمة للاستثمار في إنتاج سلع استهلاكية وإنتاج العدد والآلات (السّلع الإنتاجية أو الرأسمالية)، بالإضافة إلى رؤوس الأموال اللاّزمة لتمويل عمليات البحث والتطوير، هذا وقدكانت ندرة رأس المال لدى معظم الدول الاروبية العائق الأساسي أمام قيام الصناعة، وتجدر الإشارة إلى أن الصّناعة في اروبا نمت نموا كبيرا عندما تمكنت الصّناعة القائمة من تحقيق أرباح وفيرة أعيد استثمارها في إقامة صناعات جديدة، حيث كانت أرباح المنشآت تمثل المصدر الرئيسي لمواجهة حاجات الصّناعة النّاشئة.

 و من الأمور الأخرى التي ساهمت في تمويل الصّناعة قيام وظهور شركات المساهمة التي استطاعت أن تجمع المدخرات من صغار وكبار المدخرين على حدّ سواء، كما أن نشأت البنوك وقيامها بوظيفتها التقليدية المتمثلة في الحصول على الودائع من الأفراد والهيئات وإعادة إقراضها لتمويل الاقتصاد ساهم مساهمة فعالة في ازدهار الصناعة في اروبا.

د - الحرِّية الاقتصادية وعدم التّدخل الحكومي.

هـ - التّطور العلمي والاكتشافات العلمية**: اكتشاف آلات إنتاج متطورة وضعت موضع التطبيق في الصناعة فـأدت إلى ازدهارها.**

 2 - أهم مظاهر الثورة الصناعية :

كان من أهم مظاهر الثورة الصناعية ما يلي :

أ - ظهور نظام المصانع الآلية وكبر حجم المشروعات :

 بقيام المخترعات العلمية العظيمة في القرن 18 واستخدام الآلة – التي تحركها طاقة - التي كانت على درجة عالية من القوة الإنتاجية، ظهر وازدهر نظام المصانع الآلية. فقد تمكن أصحاب المصانع وكبار الحرفيين من إقامة الصناعة الجديدة وأصبحوا يمثلون طبقة الرأسماليين، أما صغار أصحاب الحرف فاضطروا إلى العمل في المصانع كعمال مأجورين، وتحولت وحدات الإنتاج في اروبا إلى المصنع الكبير، حيث كان كبر حجم الوحدات الإنتاجية - المصانع – من أهم مظاهر الثّورة الصّناعية فبعد أن كان المشروع يستخدم عددا محدودا من العمال. أصبح يوظف المئات، و بمرور الوقت أصبح ألاف العمال يعملون في المصنع الواحد، حيث تشير تقديرات عام 1830 أن عدد العمال في مصانع القطن كان يقدر بحوالي 175 عاملا، و93 عاملا في مصانع الحرير و45 عاملا في مصانع الصوف، أما مصانع الحديد فكان يتراوح عدد العمال بها في حدود 1500- 2000 عاملا.

 و على المستوى القطري فان السّمة الغالبة على الصناعة الألمانية مثلا هي كبر حجم المشروعات فقد قام التوسع الصناعي فيها نتيجة لامتصاص المصانع الكبيرة فيها للمصانع الصغيرة – الاندماج والتكامل ومن الأمثلة على ذلك شركة **krupp في حوض الروهر-، أما الصناعة في فرنسا فكانت وحداتها تميل نسبيا إلى الصغر. لذلك كان عدد العمال فيها محدودا، ولعل أهم الأسباب الواقفة وراء ذلك هو الندرة النسبية للفحم الحجري وتفضيل الفرنسيين التخصص في إنتاج السّلع الكمالية التي تحتاج إلى مهارات وفنون إنتاج عالية.**

 **إن تحول الصناعة إلى الصورة الجديدة أدى إلى وجود طبقة اجتماعية جديدة هي طبقة المديرين وذلك بعد أن تعقدت مشكلة إدارة المصانع الكبيرة مما دفع بالمالكين والمساهمين بأن يعهدوا إلى أصحاب الخبرة بإدارة مشروعاتهم.**

**ب - ظهور النّـزعات الاحتكارية في الصناعة :**

 **لقد أدى تطور وسائل النقل والمواصلات إلى جعل العالم سوقا واحدة يتنافس فيها الكثير من المنتجين من مختلف دول العالم، وقد أدى التنافس بينهم إلى تسابقهم نحو تخفيض الأسعار وهو ما أدى بدوره إلى تخفيض الأرباح بل وتحقيق خسائر في الكثير من الحالات، وهو ما دفعهم إلى التكتل والاتحاد وعقد الاتفاقيات المختلفة والدخول في أشكال الترست والكارتل بقصد القضاء على المنافسة والتحكم في الأسعار وذلك لضمان تحقيق المستوى المنشود من الأرباح، والواقع أن التّكتّلات الاحتكارية انتشرت بشكل كبير خاصة في الرّبع الأخير من القرن التّاسع عشر في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية وبصورة كبيرة خاصة في كل من ألمانيا والولايات المتّحدة الأمريكية.**

 **ففي ألمانيا قامت وازدهرت نقابات إنتاجية تعرف باسم الكارتل، كان غرضها منع المنافسة بين المنتجين عن طريق عقد اتفاقات خاصة بتوزيع الأسواق والأسعار وتنظيم الإنتاج – تحافظ الشّركات الدّاخلة في الكارتل على شخصيتها القانونية واستقلالها المالي والإداري– حيث تقيد حرية وسلطات الشركات بعد انضوائها تحث راية هذا التنظيم الاحتكاري وتوقيعها اتفاقيات، وقد انتشرت هذه الاحتكارات بشكل كبير في صناعة التّعدين والحديد والصناعات الكهربائية والبنوك وأدت هذه السّياسة إلى كبر بعض المشروعات لدرجة تقترب من الاحتكار الكامل.**

 **أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد ظهرت الاحتكارات في شكل تراست وهو تنظيم عكسي لنظام الكارتل، حيث تفقد المشروعات الدّاخلة فيه شخصيتها الاعتبارية واستقلالها المالي والإداري بحيث تندمج الشركات المتعاقدة وتصبح مشروعا واحدا و تحت إدارة موحدة تقوم برسم سياسات الإنتاج والتّسعير.....، و قد سارعت الولايات المتّحدة انطلاقا من مبدأ رفض الاحتكار إلى إصدار قوانين لمحاربة التّراست - قانون شومان 1890 وقانون كلايتون 1914.**

**3- نتائج الثّورة الصّناعية :**

 **كان للـثّورة الصّناعية العديد من الآثار والانعكاسات المباشرة وغير المباشرة على النّواحي الاقتصادية والاجتماعية والسّياسية نقوم بحصرها فيما يلي :**

**أ - زيادة الثّروة القومية لدول اروبا وزيادة قوتها الحربية :**

 **زادت ثروات بلدان اروبا نتيجة للثورة الصناعية وأصبحت الدولة غنية بمصانعها ومناجمها متمتعة بمقدرة إنتاجية عالية، حيث لم يقتصر الإثراء على أصحاب رؤوس الأموال فقط. بل حققت الدّولة زيادة كبيرة في إيراداتها مـن الضّرائب المباشرة وغير المباشرة.**

 **ونظرا لما حقّـقته هذه الدّول من أرباح وفيرة وخاصة انجلترا وفرنسا فإنها وظّفت قدرا كبيرا من هذه الأموال في زيادة قوّتها العسكرية والحصول على مستعمرات واسعة عادت على اقتصادياتها بمكاسب عديدة.**

**ب- ارتفاع مستويات المعيشة :**

 **بالرغم من أن الثّورة الصِّناعية زادت من أهمية الآلات ونفود أرباب العمل وكان العامل في الغالب تحت رحمة أصحاب المصانع، إلا أنها مهدت لتجمع العمال وتوحدهم، حيث أصبحوا قادرين على الحصول على أجور وشروط عمل أحسن ما كانوا ليحصلوا عليها لو كانوا متفرقين، وعلى العموم يمكن القول أن الثّورة الصّناعية حقّقت زيادة ملموسة في مستويات المعيشة الحقيقية وذلك عن طريق زيادة الإنتاج الزِّراعي والصِّناعي الّذي اغرق الأسواق ونجم عنه انخفاض في الأسعار وبالتّالي زيادة المقدرة الشرائية الحقيقية للنّقود.**

**ج - شدة الخلاف بين العمال وأصحاب الأعمال :**

 **في الغالب ينشأ الخلاف بين العمّال وأصحاب الأعمال من كون العمّال الذين تجمعوا حول المصنع وبدؤوا يناقشون أوضاعهم يطالبون بزيادة الأجور وتحسين شروط العمل ومن النّاحية الأخرى يحاول أصحاب الأعمال الضّغط على العمال حتى تزيد أرباحهم وتنمو استثماراتهم، لذلك رأى العمّال ضرورة التّكتل في النقابات والاتحادات العمالية التي تدافع عن مصالحهم .**

 **حيث تتعدى مطالبة النّـقابة أرباب العمل برفع الأجور وتحسين أوضاعهم إلى مطالبة الدّولة وإقـناعها بسنّ التّشريعات الّتي تنظم علاقاتهم بأرباب العمـل كما تسعى في الغالب النّـقابات العمالية لدى السلطات من أجل حماية الصِّناعـة أو إعانتـها أو رعايتها بأي صورة، لكي تنشط الصِّناعة وتصبح قادرة على مقابلـة مطالب العمّال وهذه الفكرة الحديثة آمنت بها بعض النقابات ومؤداها أن تحسين مستواهم المعيشي لا يتأتى إلاّ اذا تقدّمت الصِّناعة.**

**د- تركّز السّكّان في المدن :**

 **زاد عدد سكّان دول اروبا الصناعية بصورة واضحة خلال القرن 19، كما أن نسبة كبيرة من السّكّان تركزت في المدن فلقد زاد سكّان انجلترا وألمانيا وبلجيكا ) 1801- 1901( على التّوالي من 10.5 إلى 27 مليون ومن 20 إلى 56 مليون ومن 3.5 إلى 6.5 مليون، كذلك فإن سكان المدن في نهاية القرن التّاسع عشر كانوا يشكلون ثلثي سكان ألمانيا وثلاثة أرباع سكان انجلترا ونصف سكان فرنسا .**

**هـ- نمو التجارة الخارجية :**

 **و تعتبر سبب ومظهر ونتيجة للثّورة الصِّناعية، فقد ازدهرت تجارة اروبا الخارجية نتيجة لازدهار صناعتها، وحدث أن أصبحت السّمة الغالبة عليها أنها تصدِّر مواد ومنتجات صناعية وتستورد مواد أوّلية لازمة لصناعتها .**

**و- زيادة نفود طبقة رجال الإعمال وعظم الدّور الذي يلعبه رأس المال.**

**4 - تطوّر الزِّراعة الأروبية :**

 **إن قيام ثورة صناعية في اروبا أدّى إلى حدوث تطور كبير على مستوى وسائل ونظم الزراعة الاروبية استحق أن يطلق عليه بالثورة الزراعية، حيث حدث تطور كبير في الزراعة الاروبية في القرن التّاسع عشر، وذلك نتيجة لإتباع الوسائل العلمية وتطبيق النظم الجديدة التي تجمعت عن الثورة الصناعية، حيث أدّى اكتشاف الأسمدة الكيمائية وتطوير نظم صرف حديثة وإدخال الآلة إلى العمل الزراعي إلى تقدم وازدهار الزِّراعة.**

 **ففي انجلترا واعتبارا من القرن 18 تحقق الانتقال إلى نظام الزراعة الفردية أو الرأسمالية وتم القضاء نهائيا على نظام الزراعة الإقطاعية وانتشرت المزارع التي تدار بطريقة رأسمالية. وقد مالت الملكيات الزراعية في بريطانيا إلى الكبر وانتشرت المزارع الكبيرة (وذلك راجع لعدة أسباب أهمها يتعلق بنظام الإرث السّائد في بريطانيا والتوسع في حركة التسييج بالإضافة إلى اعتبارات أخرى) على عكس الزراعة في باقي البلدان الاروبية التي مالت فيها الملكيات الزراعية إلى الصّغر ـ فرنسا مثلا ـ فقد تم الانتقال فيها الى نظام الزراعة الرأسمالية بعد الثّورة الفرنسية.**

**5 - الاستعمار وأثاره الاقتصادية :**

 **لقد عرفت الفترة التاريخية اللاحقة للثورة الصّناعية قيام موجة استعمارية كبيرة، ويمكن القول أن الثّورة الصِّناعية دفعت إلى انتشار الاستعمار في القرن 19 (يطلق على الموجة الاستعمارية في هذه المرحلة بالامبريالية الجديدة، وذلك بالرغم من أن فكرة التوسع الاستعماري كانت قائمة من قبل، فقد سادت حتى في العهد المركنتيلي وسميت هذه الموجة الاستعمارية بالامبريالية القديمة)، حيث تمكنت الدول الاروبية الصناعية وخاصة فرنسا وبريطانيا من السيطرة على مناطق عديدة من العالم والتحكم فيها بمرونة كبيرة وذلك لان:**

**1- دول اروبا الصِّناعية كانت في حاجة ماسّة إلى أسواق واسعة لتصريف منتجاتها الصناعية وذلك لتسلط فكرة حدوث إفراط في الإنتاج وعدم قدرة الاستهلاك المحلي على استيعاب كمـيات الإنتاج الكبيرة (وقد لخص ج.فييري الوضع في سنة 1885 بقـوله ـ إن المستعمرة مركز تصريف). .**

**2- المستعمرات كانت بمثابة مصدر مهم للحصول على المواد الغذائية والمواد الأولية اللازمة للصناعة .**

**3- كانت المستعمرات بمثابة فضاء واسع لاستثمار رؤوس الأموال الاروبية، بالإضافة إلى كونها مجالا مهما لتصريف جزء من الفائض السّكاني الاروبي.**

 **وكان من نتائج فتح أبواب المستعمرات على مصراعيها أن تهدمت أوضاع الصناعة الحرفية القديمة بداخلها وذلك تحت وطأة منافسة المنتجات الصناعية الاروبية- والهند المثال الواضح على ذلك– ولم تقم في هذه الدّول صناعات حديثة بدل الصّناعات القديمة في مقابل ازدهار وتطور النّشاط الأولي سواء في الزّراعة أواستخراج الخامات والمواد الأولية، فقد تدفقت رؤوس الأموال من البلدان الاروبية الاستعمارية – خاصة فرنسا وبريطانيا – لكي تستثمر في إنتاج وتصدير مواد أولية في المستعمرات، وكانت هده التدفقات تتم بدافع الربحية، وحققت بالفعل مكاسب وفيرة لكافة المشروعات الاستثمارية التي عملت بالمجالات المذكورة مما جعل الدّول الاستعمارية تحاول تكريس تقسيم دولي للعمل تتخصص على إثره الدّول المستعمرة في إنتاج و تصدير مواد أولية، في حين تتخصص الدّول الاستعمارية في إنتاج وتصدير مواد صناعية.**

 **وقد كشفت الدّراسات الاقتصادية عن الحقائق التالية بشأن التخصص في إنتاج السّلع الأولية الذي قام في المستعمرات اعتبارا من النّصف الأخير من القرن 19 وظل قائما حتى حصلت هذه الدول على استقلالها بل وإلى الآن في غالبية الدول :**

**1- معظم المكاسب التي تحققت نتيجة للاستثمار في القطاع الأولي داخل المستعمرات كانت تتركز في أيدي أصحاب المشروعات الغربية بينما ذهب الجزء الأصغر منها إلى سكان المستعمرات .**

**2- ان أصحاب المشروعات الغربية قاموا سواء بإعادة استثمار أرباحهم في نفس النشاطات الأولية أو قاموا بتحويل أرباحهم إلى أوطانهم الأصلية.**

**ـ الوقائع الاقتصادية خلال القرن العشرين ـــــــ**

ـ أزمة الكساد الكبرى 1929 ـ

تمهيد:

 لقد بدأ العالم الاقتصادي النّاشئ عن الثورة الصّناعية واثقا من قوّته حيث لم يعرف في ذلك الوقت طوارئ أو أزمات كبيرة وساد في القرن التّاسع عشر جوّ من التفاؤل والرّفاه وذلك باستثناء بعض الأزمات التي ضربت بعض البلاد الاروبية ونذكرمنها، أزمة 1816 التي انطلقت في بريطانيا وسماها دافيد ريكاردو أزمة إعادة التّحويل.وأزمة 1825التي نشأت في لندن، وأزمة 1873 التي نشأت في كل من في ألمانيا والولايات المتّحدة وانتقلت إلى باقي دول العالم الرأسمالي.

1- الوقائع الاقتصادية السابقة لازمة الكساد الكبرى :

 امتازت الفترة التي سبقت الكساد العالمي بمظاهر رئيسية يمكن إجمالها في ما يلي :

 توسع في الإنتاج والتّجارة بوجه عام حيث شهدت الفترة التي سبقت الكساد الكبير (1925-1929) توسعا في الإنتاج والتّجارة، ليس فقط في اروبا بل في العالم كله ففي هذه الفترة ارتفع الإنتاج العالمي من المواد الغذائية والمواد الأولية بمقدار 11$\%$ والسّلع الصناعية بمقدار 26 $\%$ بالإضافة إلى التّوسع في حجم التجارة الخارجية الذي وصل إلى 19$\%$ - (فألمانيا مثلا عرفت ابتداءا من سنة 1926 توسع ورخاء اقتصادي كبير وذلك بعد تمكنها من معالجة الاختلالات النّقدية التي كانت تعاني منها، في حين لم تعش بريطانيا نفس الحالة من الرخاء الاقتصادي وذلك لأنها كانت تعاني من ركود اقتصادي نسبي حتى قبل الأزمة) - ويرجع هذا الاتجاه العام (الانتعاش) الذي عرفه الاقتصاد العالمي إلى الانتعاش الاقتصادي النّسبي الذي عرفه الاقتصاد الأمريكي في هذه الفترة– بل وقبلها – (نظرا لضخامة الاقتصاد الأمريكي سواء من حيث الإنتاج أو التجارة فان حركات النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة لها أهمية بالغة وتأثير كبير على النشاط الاقتصادي في الدول الأخرى)، بالإضافة إلى القروض الأمريكية الضخمة المقدمة للدول الأجنبية المختلفة وخاصة ألمانيا والنّمسا بالإضافة إلى عوامل أخرى أهمها:

 خفة حدّة التوتر السياسي الذي نتج عن الحرب العالمية الأول، أضف إلى ذلك قيام محاولات في مختلف الدول لخلق استقرار نقدي داخلي مع محاولة تحرير التجارة الخارجية من القيود المفروضة عليها.

 أما فيما يخص الاقتصاد الأمريكي فقد بدأت حركة الرّخاء الاقتصادي مبكرة وترجع إلى سنة 1922 واستمرت هذه الأخيرة إلى سنة 1929 وكان من أهم العوامل التي ساهمت في خلق رخاء اقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية ذلك النشاط الكبير في صناعة البناء فحركة الانتعاش التي سادت صناعة البناء تسربت إلى قطاعات الصناعة الأخرى.

 وكانت موجة الاختراعات والتجديدات التي وضعت موضع النتفيد بعد الحرب العالمية الأولى من العوامل الأساسية الدافعة للنمو ( الرخاء – التوسع ) في الفترة السّابقة للكساد الكبير، حيث ساهمت هذه التجديدات والاختراعات في التوسع الصناعي من ناحيتين :

1- التّوسع في إنتاج سلع قائمة بتكاليف منخفضة .

2- خلق سلع جديدة كان أهمها : التوسع في إنتاج السّيارات وهو ما شجّع التوسع في إنتاج السلع والخدمات المكملة كالتوسع في إنتاج زيوت البترول والمطّاط والصّلب وبناء الطّرق، ومن السّلع التي ظهرت بكثرة السلع الكهربائية المنزلية وغيرها من السلع الكهربائية الحديثة.

 مع العلم أن الرّخاء الاقتصادي الّذي شهدته الولايات المتحدة الأمريكية لم يشمل جميع أوجه النّشاط الاقتصادي وذلك للتراجع الملحوظ الذي كان يحققه القطاع الزِّراعي في تلك الفترة.

 هذا وقد عرفت البورصات وخاصة في الولايات المتّحدة موجات كبيرة من المضاربات في الأوراق المالية وذلك كنتيجة لسيادة حالة من التفاؤل في ظل الرّخاء والتوسع الاقتصادي الذي كان يعرفه الاقتصاد الأمريكي.

 فأسعار الأوراق المالية كانت في ارتفاع مستمر. ففي بداية الأمر كان الارتفاع في أسعار الأوراق المالية قائما على أساس اقتصادي سليم ويعكس الارتفاع الحقيقي في معدلات الإرباح التي تحققها الشّركات التي أصدرت تلك الأوراق المالية المتداولة في البورصة، و لكن بعد ذلك تمادى المتعاملون في تفاؤلهم وأخد التعامل في البورصة ياخد صورة مضاربة حامية، حيث اخدت الزيادة في الطلب على الأوراق المالية تعقبها مباشرة زيادة في أسعارها إلى أن وصلت أسعار الأوراق المالية إلى مستويات خيالية ( وهنا حاولت السلطات وضع حد لموجة المضاربات وذلك عن طريق وضع قيود على حجم القروض التي يحصل عليها المضاربون ولكنها باءت بالفشل).

2- الأزمـــة:

 تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية والدّول الأوربية ما عدا الاتحاد السّوفياتي إلى كساد اقتصادي كبير استـمر من عام 1929 إلى غاية 1933 وتشير الحقائق أن الولايات المتحدة هي مركز انطلاق الأزمة لتنتقل فيما بعد إلى بقية دول العالم.

 فبعد أن عرفت أسعار الأوراق المالية في بورصات الولايات المتحدة الأمريكية ارتفاعا كبيرا ومضطردا بدأت أسعارها تأخد اتجاها عكسيا (اتجاها نزوليا) وبذلك تحول اتجاه أسعار الأوراق المالية إلى الانخفاض المستمر اعتبارا من شهر سبتمبر سنة 1929، و قد رحبت السلطات النقدية في البداية بانهيار أسعار الأوراق المالية اعتقادا منها بأن هذا الانخفاض سوف يؤدي إلى عودة أسعار الأوراق المالية إلى مستوياتها الطّبيعية، و لكن الانهيار تواصل ليدخل بعدها الاقتصاد الأمريكي في مرحلة من الكساد الاقتصادي لم يشهد لها الاقتصاد الرأسمالي مثيلا في الأزمنة الحديثة، حيث اخذت مستويات الإنتاج والعمالة في الهبوط المستمر حتى بلغت أدنى مستوياتها في عام 1932.

 اختلفت آراء الاقتصاديين حول الأسباب الحقيقية التي أدت إلى تدهور الانتاج والعمالة في الولايات المتحدة، ذلك التّدهور الذي كشف عنه انهيار سوق الأوراق المالية وساعد على حدته ، ولكن ما من شك أن هناك عوامل حقيقية يتفق عليها معظم الاقتصاديين وهو انه في الفترة السّابقة للكساد الكبير حقق النشاط الاقتصادي مستويات قياسية ووصل الإنتاج والاستثمار إلى درجة التشبع بمعنى أن ضاقت منافذ الاستثمار وبلغت الطاقة الإنتاجية في الصناعة حدا اكبر مما يستوعبه السوق، فصناعة السيارات مثلا كانت طاقتها الإنتاجية في عام 1929 أكبر بكثير من مقدرة السّوق على استيعاب منتجاتها وبالمثل في صناعات أخرى كصناعة الأدوات الكهربائية المنزلية وصناعة المباني، وبلغة بسيطة كان هناك فائض في الإنتاج الصناعي أي أن العرض اكبر من الطّلب وهذا ما يعني انخفاضا كبيرا في الاسعار وانخفاضا في الأرباح .

3- تسرّب الكساد من الولايات المتحدة الأمريكية إلى اروبا والدول الأخرى:

 **لقد تسرب الكساد من الولايات المتحدة إلى دول اروبا ودول العالم الأخرى واثر في اقتصادياتها تأثيرا بليغا. وهذا يرجع إلى الأهمية الكبيرة التي يحتلها الاقتصاد الأمريكي في الاقتصاد العالمي نظرا لضخامة إنتاجه بالإضافة إلى الحجم الكبير الذي تحتله تجارته الخارجية في التجارة العالمية. فتراجع النشاط الاقتصادي الأمريكي أدى بالضرورة إلى هبوط حجم المشتريات الأمريكية من منتوجات الدول الأجنبية بالإضافة إلى تقلص حجم القروض والإعانات التي كانت الدول الأجنبية وخاصة الاروبية تحصل عليها من الاقتصاد الأمريكي حالة. حيث ذهبت الولايات المتحدة الأمريكية إلى سحب جزء كبير من رؤوس أموالها الموجودة باروبا فخلق هذا حالة من الذعر المالي الذي كان له اثر بالغ الأهمية خاصة في ألمانيا والنمسا. أما الدول الأخرى خارج القارة الاروبية فقد تأثرت كثيرا وخاصة أن معظمها دول تنتج وتصدر مواد وذلك لانخفاض أسعارها نتيجة انخفاض الطّلب عليها .**

 **و نعطي فيما يلي صورة عن مدى التّدهور الحاصل في النشاط الاقتصادي اثر الكساد الكبير :**

**1- ففي الولايات المتحدة الأمريكية تراجع الإنتاج الصناعي في سنة 1932 ليقارب نصف مستواه في عام 1929 وبلغ عدد المتعطلين فيها أكثر من ثلث القوة العاملة.**

**2- في ألمانيا وهي دولة صناعية رئيسية انخفض إنتاجها الصناعي في عام 1932 إلى ما يعادل 40** $\%$ **من مستواه عام 1929 وبلغ عدد المتعطلين فيها حوالي 30** $\%$ **من القوة العاملة.**

**3- في انجلترا كان وقع الكساد على اقتصادها أخف نسبيا مقارنة مع كل من الولايات المتحدة وألمانيا وذلك على اعتبار أن هذه الأخيرة كان اقتصادها يعاني من ركود نسبي حتى قبل الأزمة .**

**4- في فرنسا كان وقع الكساد كبيرا على اقتصادها. حيـث انخفض إنتاجها الصناعي بمقدار 30** $\%$ **سنة 1932 مقارنة بمستواه سنة 1929 وكان انتشار البطالة فيها بطيئا نوعا ما ومع ذلك كان في عام 1932حوالي 20** $\%$ **من عمالها متعطلين.**

**5- وكان وقع الكساد على الدول التي تنتج وتصدر مواد أولية وزراعية حاد جدا وهذا لانخفاض أسعارها ففي مصر مثلا حدث انخفاض كبير في حجم صادراتها نتيجة لانخفاض أسعار القطن بصفته سلعة التصدير الرئيسية لديها في ذلك الوقت.**

4- **الأوضاع الاقتصادية بعد عام 1933:**

 **كانت الأوضاع الاقتصادية في اروبا وأمريكا والدّول الأخرى في تحسن مستمر بعد 1933. بعد أن وصلت مستويات الإنتاج والعمالة إلى أدنى حد ممكن سنة 1932. وانعكس هذا التحسن في الارتفاع التدريجي في حجم التجارة والإنتاج وانخفاض في عدد العاطلين عن العمل وقد اختلفت درجة التحسن من دولة إلى أخرى كما اختلفت درجة تعرض هذه الدول للازمة. حيث كان التحسن الاقتصادي سريعا في السويد وانجلترا وألمانيا وكان بطيئا نوعا ما في فرنسا والولايات المتحدة.**

 **و يمكن إرجاع هذا الانتعاش الاقتصادي (التحسن) إلى مجموعة من العوامل.**

**المجموعة الأولى: تتلخص في المجهودات الحكومية التي بدلت عن طرق تدخل الدّولة في الحياة الاقتصادية .**

**أ ـ فالولايات المتحدة باختصار انتهجت حكومتها لتفادي الأزمة ما أطلق على تسميته في تلك الفترة سياسة العهد الجديد (العجز اليوم يخلق الفائض غدا) أنفقت حكومتها مبالغ ضخمة في إقامة مشاريع عامة تستوعب العمال المتعطلين نتيجة الكساد وبالتالي ضخ دخول جديدة تساهم في خلق طلب جديد. بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار عن طريق تخفيض معدلات الفائدة. كما قامت بإدخال بعض برامج المساعدات الاجتماعية. كما دعمت المزارعين من اجل المحافظة على دخولهم بالإضافة إلى إجراءات أخرى.**

**ب ـ أما انجلترا فقد قامت بعقد معاهدات تجارية بغرض توسيع الأسواق الخارجية أمام المنتجات الانجليزية. تعمل على إثرها المنتجات البريطانية معاملة تفضيلية في هذه الأسواق بالإضافة إلى تخفيض قيمة الجنيه الإسترليني. كما قامت الحكومة بتشجيع الاستثمار عن طريق تطبيق سياسات مالية ونقدية.**

**ج ـ أما في ألمانيا فقد حدث تحسّن وذلك راجع أساسا إلى توجيه النّشاط الاقتصادي الّذي اتبعته الحكومة الألمانية وللتوسع في الإنتاج الحربي الّذي استوعب الكثير من العمّال العاطلين عن العمل.**

**المجموعة الثانية : من العوامل التي دفعت إلى التّحسن هي ما يمكن أن نطلق عليها عوامل التّحسن التلقائي، أي أن الكساد الذي يصيب الدول الرأسمالية والتي تتبع أنظمة اقتصادية حرّة لابد وأن يتبعه تحسن تلقائي في أوجه النشاط الاقتصادي، فمن مظاهر النظام الرأسمالي تعاقب فترات الكساد والانتعاش فعندما يحدث كساد تنخفض الأرباح وترتفع معدلات البطالة وتنخفض الأسعار وتفلس اغلب المؤسسات وتتزعزع ثقة رجال الأعمال بالمستقبل ويخشون المخاطرة الاقتصادية ولا يقدمون على انشاء مشاريع جديدة وهكذا تستمر حلقة الانكماش حتى تصل إلى مستويات دنيا. ولكن بعد أن يبلغ الحال أشده يبدأ رجال الأعمال في الاقتناع بأن الأسعار سوف لن تهبط إلى أدنى ما وصلت إليه وأن الوقت قد حان لان تبدأ فترة النّهوض الاقتصادي و هنا تبدأ نظرة رجال الأعمال إلى المستقبل بالتحسن (التفاؤل) ويبدؤون بالتّالي في معاودة نشاطهم المعتاد وإن كانوا يعودون بحذر وبطئ، غير أن الاتجاه العام للنّشاط الاقتصادي يكون صعوديا خاصّة اذا كانت سياسة الحكومة رشيدة تحفزهم وتبعث عوامل الثقة فيهم.**

**5- تدهور مذهب الحرِّية الاقتصادية و زيادة التّدخل الحكومي :**

**لقد وجدت الدّول الصِّناعية سواء الولايات المتحدة أو اروبا أن مصلحتها القومية تقتضي تدخل الدّولة في النّشاط الاقتصادي. فنتيجة للكساد الكبير زاد تدخل الدّولة في النشاط الاقتصادي (تقييد الحرية الفردية). ولم يقتصر التّدخل الحكومي بدرجاته المختلفة على الحقل الصناعي بل تعداه إلى حقول التّجارة والمال وعلاقات العمّال برجال الأعمال.**

**حيث أن انتشار مبادئ التدخل الحكومي في الشّؤون الاقتصادية جاءت كنتيجة لفقدان الثّقة تماما في كفاءة النّظام الحر على تحقيق اكبر قدر من الإنتاج والعمالة. لذا أصبح على عاتق الحكومة أن تقوم بمجموعة من الوظائف التي لم تمارسها من قبل. فلم تعد وظائف الحكومة تقتصر على حماية الملكية وتحقيق العدالة وصدّ العدوان الخارجي بل أصبحت تتعدّاها إلى مجموعة من الوظائف الاقتصادية والاجتماعية.**

الفكر الاقتصادي الإسلامي

تمهيد:

**إذا كانت المشكلة الاقتصادية هي مشكلة ندرة أساسا في النظام الرأسمالي، وهي مشكلة عدم توافق بين الإنتاج والتوزيع في النظام الاشتراكي، فإنه بالنسبة للفكر الإسلامي يكمن في مسألة السلوك الإنساني، وما يتعلق بالندرة فإن الله تعالى يقول: " وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها إن الله غفور رحيم". (الأية 18 من سورة النحل). مما يعني أن مصادر العيش التي بثها الله في الكون هي من الوفرة بحيث تكون كافية لاشباع حاجات الانسان الأساسية والمعقولة. يقول الله تعالى: "إن الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر " حيث تعني كلمة "يقدر" لغة التوازن. أيضا يقول الله تعالى: "جعل فيها رواسي من فوقها وبارك فيها وقدر أقواتها في أربعة أيام سواء للسائلين". (الأية 10 من سورة فصلت). وقد فسرت بأن الله جعل الأرض كثيرة الخير مباركة بما خلق فيها من المنافع للعباد.**

**كل هذه الأيات وغيرها تبين أن الله جل وعلا قد طمأن المسلم وغير المسلم على روقه فلا ندرة إذن يخشى منها المسلم خاصة والانسان عموما. فردا كان أو مجتمعا.**

**إذن فإن الإسلام لا يعترف بالندرة لأن الله قد كفل الرزق للإنسان وقد حث المسلم على العمل لتحسين معيشته، وفتح أمامه أبواب الرزق كلها الموجودة في الأرض وحثه على البحث عنه أينما كانحيث قال سبحانه وتعالى: "هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور". ( الأية 15 من سورة الملك).**

**وعليه فإن المشكلة الاقتصادية في الفكر الإسلامي ليست مشكلة ندرة الموارد بالنسبة للمعنى الاقتصادي وإنما لعدم قدرة الاسان على استخدامها لسبب من الأسباب، إذن المعضلة تكمن في تقصير الانسان في الإنتاج و/أو التوزيع وكذلك الكسل وحتى الظلم الذي يمارسه الانسان ضد أخيه الانسان.**

**لقد أعطى الانسان تصورا عمليا لأهم ركائز المشكلة الاقتصادية، خاصة أنها تفاقمت في ظل النظام الغربي، فحسب روجي غارودي فقد لخص أسباب المشكلة الاقتصادية في أمرين إثنين:**

* **الإسراف؛**
* **الإفقار المادي والمعنوي للأغلبية الساحقة من البشر في ظل نظام رأسمالي يستعبد الانسان للإنتاج والاستهلاك ويحتكر رؤوس الأموال.**
* **لقد عالج الإسلام هذه المشكلة من خلا نظرية اقتصادية متكاملة لا تقوم على معطيات اقتصادية فحسب ولكنها مزيجا من المحددات الاقتصادية والاجتماعية والدينية لتمثل بناءا نظريا متكاملا.**
1. طبيعة النشاط الاقتصادي:

**تعتبر شبه الجزيؤة العربية أرض صحراوية شاسعة عديمة الأنهار وشحيحة المياه في الوسط، معطيات لم تشجع على الاستقرار فغلبت حالة البداوة والتنقل للبحث على الكلأ للحياوانت والانسان. أما الشمال فكان ينتمي إلى الهلال الخصب الذي يضم الوديان والسهول فشجع أهله على الاستقرار والزراعة، في حين كانت الواحات موجودة في مناطق الغرب والجنوب فأتاحت لساكنيها الاستقرار مثل المدينة والطائف والمستوطنات اليهودية، حيث مكنت الجبال ووفرة المياه في اليمن من أن تكون مجتمعات متحضرةتمارس الزراعة.**

**ولقد ارتبط نشاط البدو الاقتصادي على تربية الإبل الذي بدوره ارتبط بتجارة القوافل.**

**عرف العرب قبل الإسلام الاقطاع إلا أنه لم يرتقي لنظام حيث أن الإقطاع عند عرب اليمن كان غيره عند عرب الحجاز.**

**كان العبيد يستخدمون في الزراعة وفي إحياء الأراضي لذا يمكن أن نستنتج أن وجود جذور أولية للاقطاع البسيط القائم على الاستثمار غير الواسع للأراضي حيث كان يهدف للربح وتحقيق فئض للتبادل المحلي مع الإشارة أن هذا الاستثمار لم يكن قائما على عبودية الفلاحن وغنما الاستفادة من عمل الجراء والعبيد في حدود الماكن وطاقة الرض الزراعية.**

**كانت الطائف ويثرب أكثر مناطق الجزيرة من حيث الاستقرار الزراعي وتنظيم الزراعة، بحيث وجدت البساتين والنخيل والمياه وعرفت الأسواق الموسمية، حيث أن الطائف كانت تزود مكة بالحنطة والفواكه والزبيب.**

**كما أن الطائف كانت تحتضن صناعات حرفية مثل مدابغ الجلود والمنتجات الجلدية وصناعة الخمور بسبب كثرة الأعناب وموقعها الذي يتوسط طرق التجارة جعلها في علاقات تجارية مع العراق والشام، كما أن سوق عكاظ المعروف يقام في أرض هذا الإقليم.**

**كان النكيون يحصلون على على الموارد المالية من خلال الضرائب المفروضة على التجار، كما أنهم استفادوا من الهدايا التي يقدمها العرب إلى الكعبة من حلي وفضة أو غير ذلك، وكانت قريش أقوى القبائل في مكة وتقيم أحلافا عديدة مع الكثير من القبائل العربية، وكانت تستهدف من ورائها ضمان سير عملية التجارة.**

**ارتبطت التجارة بالكثير من الفعاليات الاقتصادية التي كانت تشير إلى انتعاش النشاط التجاري فعرفوا الاحتكار والقروض والشركة والعلاقات النتمائيةمن خلال السفتجة إضافة للوكالة والوساطة وأيضا المضاربة.**

**وعلينا أن نشير أن التجارة رافقتها الكثير من الفعاليات يعد أبرزها الربا الذي تسرب إلى الحياة العربية عن طريق اليهود وقد انتشر في مكة والطائف والمدينة، ويرجح بعض التارخيين هذا الانتشار بسبب ضعف المنافذ الاقتصادية لتشغيل رأس المال في الزراعة والصناعة، فلجأ أصحاب الأموال إلى إقراضها وتنميتها عن طريق الربا.**

1. الفئات الاجتماعية:

**ظل التفاوت في الثروة والنقسام الاجتماعي في حواضر الحجاز أيضا، فمكة التي كانت مدينة تجارية تضم فئة التجار الذين كان منهم التاجر الكبير والتاجر الصغير وما يقع بينهما، كما وجدت فئة العبيد وكانت تضرب عليهم أجورا يومية. وهذا ينطبق على مختلف المناطق، مع خصوصية المناطق الزراعيةمن مثل الطائف ويثرب لوجود المزارعين بعدد كبير، غالبيتهم يعيشون عيشة كفافية، إلا أن ما يمكن قوله أن حدة التفاوت في مكة كانت كبيرة مقارنة مع الماطق الأخرى، إذ أن التجارة من شأنها أن تخلق تفاوتا حادا في الثروات.**

**ومع غياب العدالة الاجتماعية إلا أن الأوضاع لم تصل إلى حد الفصل الطبقي لتبلور الطبقات الاجتماعيةبشكل صريح .**

**إلا أن هذا لا يعني غياب الاستغلال والقهر الاجتماعي وبخاصة العبيد والفقراء، بل يمكن الإشارة إلى أن هناك جذورا للتناحر بين الأغنياء والفقراء متداخلة مع تناحر لجتماعي من نوع آخرقائم على المنزلة الاجتماعية في ضوء القبيلة وعلو شأنها وقوتها، وعلى نسب الأسرة ولونها.**

1. الملكية:

**يعتبر الإسلام الملكية لوسائل الإنتاج بأشكالها العينية ( أرض وثروات وأدوات) ونقدية (رأس المال) لله تعالى، وإن حازها الفرد أو مجموعة من الأفراد أو الدولة تعد يدا مستخلفة لا يدا مالكة. وما دام الانسان فردا أو مجموعة ليس بالمالك الأصيل، وإنما هو مستخلفا لله وسيحاسبون عليها.**

**فالملكية هي وظيفة اجتماعية تناط بالفرد أو المجموعة بحكم شرعي من الخليفة أو أنها ملكية كيفت كوظيفة اجتماعية، ومن ثم فمن حق المالك الأصيل الله سبحانه وتعالى أو الخلافة الإسلامية ( الدولة) أن تحدد للإنسان أو الجماعة المستخلفة حدود هذه الوظيفة تحصيلا وإنفاقا وتوزيعا، كما من حقها أن تحدد كمية هذا الإنتاج والإدارة والتوزيع.**

**أي أن هذا المستخلف سواءا كان فردا أو جماعة هو مفوضا من المالك الأصلي ليمارس مهمة الانتفاع بوسائل الثروة والإنتاج وأما صلاحية ممارسة مهمة الاستخلاف بثمارها وإنتاجها لا تتعدى الحدود المرسومة في الشريعة. لذلك فإنه من الضروري أن يعي المستخلف ( المالك المفوض) ويستوعب الأبعاد الاقتصادية والقانونية وفقا للشريعة وإن حصل ذلك فإن المالك الأصلي ( الله تعالى) سوف يجرده من ما هو مستخلف عليه.**

**إن هذا الاستخلاف أي الملكية يحدد لصاحبها حقوق الانتفاع والحيازة حتى لا تقع تجاوزات لضوابط الاستخلاف.**

1. مكانة الفكر الاقتصادي الإسلامي من الفكر العالمي:

**علينا أن نشير في البداية إلى أن تناول الفكر العربي الإسلامي في المجال الاقتصادي يجب أن يكون خارج فكرة العصور الوسطى، لأن هذه العصور بما تتضمنه من مستوى حضاري يتوافق مع نوع معين من التنظيم الاجتماعي مثل جزءا لا يتجزأ من تاريخ أوروبا التي بادرت لكتابة التاريخ ابتذاءا من تأريخها، في محاولة منها لتوسيعه ليصبح تاريخ العالم أجمع، وهو ما يتعين رفضه أن الجزء من تأريخ المجتكع الإنساني لا يعبر بالضرورة عن كل الأجزاء.**

**فالقول بالعصور الوسطى العربية يعني التسليم بأن المستوى الحضاري للمجتمع الإسلامي بما يحتويه من مجتمعات حضارية قديمة، كالحضارات المصرية والبابلية والفينيقية كان لا يختلف عن المستوى الحضاري لأوروبا في العصور الوسطى وهو ليس بصحيح.**

**إن الفكر الاقتصادي والحياة الاقتصادية مظهران مهمان من حياة المجتمع ومن واقع التاريخ، ودراستهما تعد عن حق من الموضوعات التي تساعد على تدقيق كثير من الأفكار في ميادين العلوم الاجتماعية إذا أخذت هذه العلوم بمعناها الواسع.**

**وأنه لمن التجاهل الخطر أن يظل الدارسون في عصرنا يبدؤون عروضهم في الفكر الاقتصادي من تصورات أفلاطون وأرسطو ويقفزون إلى القرن الثامن عشر متجاهلين ما وقع من مجهودات علمية وأخلاقية لعلماء وحكماء عرب ومسلمين في القرن الرابع عشر، فكثيرا ما أثرت هذه المفكرة على الباحثين من غير الأوروبيين الذين صاروا يعدون العلم محض ظاهرة أوروبية تبتدىء في المجتمع اليوناني وتنتهي في مجتمعات أوروبا الغربية ذات الحضارة التكنولوجية.**

**بيد أن التجارة العربية كانت ذات صفة عالمية، لأنها كانت ترتبط ما بين الصين والهند وغانا وبلاد الصقالبة والإفرنج، ومن ثم لا يمكن تصور أن حضارة يتسع نشاطها التجاري والصناعي بهذا القدر، تكون عديمة الفكر الاقتصادي إلى الدرجة التي يعتقد بها بعض الباحثين المعاصرين، تحت حجة انقطاع وحدة الفكر العالمي في فترة العصور الوسطى الأوروبية.**

**إن إبراز هذا التفكير الاقتصادي عند العرب والمسلمين وربطه بواقع الحياة الاجتماعية، يعد عملا ليس سهلا، ومن المهتم الأساسية التي تتطلب من الباحثين جهدا مضاعفا، ومن الدوائر والمؤسسات العلمية والمعرفية والعربية والإسلامية مساهمة جادة ومسؤولة.**

**إن الموضوعية تقتضي لفت ال إلى أن الباحثين العرب والمسلمين عموما درجوا على تخصيص مكانة مهمة لما جاء به المفكر ابن خلدون وبيان فضله في مجال البحث الاقتصادي، على الرغم من أن هذا المجال لم يعط حقه بالكامل من الأبحاث الرائدة عن ابن خلدون، غير أنه لم يتم تجاهله إطلاقا، إذ خصصت له بعض الدراسات سواء منها المستقلة أو التي جاءت ضمن الأبحاث الاجتماعية، بوصف أن ابن خلدون يعد "المعاش" جزءا من علم الاجتماع.**

**وعليه فإن ابن خلدون لم يكن المفكر الإسلامي الوحيد الذي انتبه إلى الاقتصاد، كموضوع علمي مستقل بذاته، وقد يتفرع إلى فروع كثيرة من تجارة وصناعة وأموال، بل سبقه إلى ذلك مفكرون آخرون.**

**وفي ميدان التجارة علة وجه الخصوص، يظهر أن أبا الفضل جعفر بن علي الدمشقي ( القرن 12م) صاحب كتاب ( الإشارة إلى محاسب التجارة) قد وفق في بحثه علمية سابقة لعصره حيث أنها تجردت أكثر ما يمكن من الاعتبارات الأخلاقية والفلسفية، واقتصرت على الجانبين الواقعي والقانوني لهذا الفرع المهم من الاقتصاد، ولعل أهم ما في هذا الكتاب ثلاث نظريات لها قيمتها في توضيح المعارف الاقتصادية في طور نشوئها وهي:**

1. **نظرية أهمية العملة بصفتها شيئا كسائر الأشياء؛**
2. **ترتيب الأموال بمنظار فقهي إسلامي؛**
3. **ترتيب أنواع الكسب مع تحديد هذه الأنواع بطريقة واقعية وعقلانية، مع إعطاء مكانة خاصة للكسب بالمغالبة أي اغتصاب السلطان وذوي الجاه لمختلف الأملاك.**

 **من هذا يتضح أن متابعة الجذور الفكرية للمفكرين العرب والمسلمين والأسس المأخوذة من الواقع الحي للمجتمع العربي الإسلامي، يستلزم البحث ودراسة طائفة من الأصول والتأليف لغرض تكوين النظرة السليمة مثل كتب الفقه والشريعة زيادة على القرآن والسنة.**

**فمن الفكر الفقهي ( بداية المجتهد) للفيلسوف ابن رشد، نتعرف على أصول المعاملات الاقتصادية ومنافذها كالبيوع والشركات والزكاة، وكتاب الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام ( 124ه)، وهو من كتب الشريعة المتخصصة في الأموال والحياة الاقتصادية، وكتاب الخراج للقاضي أبي يوسف ( 113-183ه)، وكتاب يحي ابن آدم القرشي ( 203ه)، وإن كانت المؤلفات التي تنسب إلى الفقه، فغنها لا تخلوا من ملاحظات واقعية وأخلاقية أحيانا، إما كتب الحسبة مثل معالم الغربة وكتاب الحسبة للعقباني، الذي يعطينا صورة حية عن الصنائع في المدن الإسلامية وعن التنظيمات الإدارية التي تسير الاقتصاد، كما تعطينا في بعض الأحيان نظرة عن المقاييس والمكاييل والنقود والتعاملبه.**

**وتفيدنا كتب تاريخ الطبري واليعقوبي والمسعودي في انتقاء الأخبار ذات الطابع الاقتصادي من ضمن الحوليات السياسية والعسكرية، كما تعد الخطط المقريزية من أهم المراجع في تاريخ التنظيمات الاقتصادية، وتعد كتب الرحالة والجغرافيين والمؤرخين، الذين مزجوا التاريخ بوصف المدن والأمصار من الكتب ذات الأهمية الفائقة، لأن إحدى فضائلها أنها ساعدت على تصحيح الكثير من المفاهيم والصور التقليدية عن الاقتصاد الإسلامي خصوصا في ميدان التجارة، سفن ابن حوقل نتعلم منه النقل بواسطة السفن كان أهم من النقل البري في كثير من جهات العالم الإسلامي.**

**ولم تكن كتب التاريخ والجغرافيا الأكثر شهرة هي الدليل الوحيد على الكشف عن الأوضاع الاقتصادية، بل هناك كتب أقل شهرة تمكن من تدقيق العديد من النظريات والمفاهيم، من مثل كتاب الوزراء للجهنباري (331ه)، وكتاب تجارب الأمم لمسكويه، تطلعنا على ينبوع عمليات المصادرات المالية، وتقربنا من فهم التفاصيل الخاصة بنظام الاقطاعية الإدارية عند العباسيين، والاقطاعية العسكرية عند مواليهم من الأتراك.**

 **كما نجد في بعض الكتب مثل كتاب الأغاني لأبي الفرج الاصفهاني من الأخبار عن تصرف الخلفاء والأمراء في أموال الأمة، إما تبذيرا في الملذات أو ترفيها على الحاشية والأعوان، مما يعطينا صورة حية عن السلوك الاقتصادي والمالي لذوي الجاه والسلطان.**

**فيما تعد كتب الأخلاق المصطبغة بالحكمة والمعتمة بالتنظيمات الاجتماعية والاقتصادية، من أهم المصادر التي تتضح للباحث من خلالها محاولة الانسجام في الشريعة والحكمة عند المسلمين.**

ثالثا: مصادر الفكر الاقتصادي الإسلامي

 **من المؤكد أن الاقتصادي الإسلامي مذهب ونظام، مذهب من حيث الأصول ونظام من حيث التطبيق، وهذه الأصول والمبادئ التي وردت في القرآن والسنة النبوية لا خلاف عليها، وهنالك تطبيقات، أي أنظمة اقتصادية مختلفة ونظريات اقتصادية إسلامية، اختلفت حسب الاجتهاد والزمان والمكان، لذلك فإن تناول الفكر الاقتصادي الإسلامي بالبحث والتحليل، يسلزم الارتكاز على الأسس المكيفة له من دون الولوج إلى الاجتهاد والرؤى المذهبية الأخرى، معتمدين الصياغات النظرية للرسول صلى الله عليه وآله وسلم، لأن الصياغات المذهبية وآرائهم في الحقبة اللاحقة والمسوغ لهذا الاقتصار، هو أن التطبيقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية جاءت مختلفة عما كانت عليه في صدر الإسلام.**

**وانطلاقا من ذلك فلا بد من تتبع المراحل التي مر بها التشريع الإسلامي، والتي درج الباحثون في تاريخ الفقه الإسلامي إلى تقسيمها إلى أدوار متعددة تبعا لتطوره، من نشأة وتأسيس، إلى بناء وتوسيع، ومن ثم إلى ازدهار وتفريع، وأخيرا إلى جمود وتقليد وهي:**

**الدور الأول: والذي مدته إثنان وعشرين عاما تقريبا يبدأ مع بداية ظهور الرسالة الإسلامية وينتهي بوفاة الرسول عليه الصلاة والسلام في سنة 11 ه. وهذا الدور الذي عاش فيه النبي بعد الهجرة هو عصر نشأة التشريع الإسلامي وتأسيسه حقا، ففيه كان ينزل القرآن الكريم بالأحكام وتصدر عن الرسول الأحاديث المفسرة للآيات القرآنية والمبينة لها، فهذان مصدران أساسيان للتشريع لفقهاء أهل السنة لاحقا.**

**الدور الثاني: هو دور البناء والتوسع في الفقه الإسلامي الذي واكب الفتوحات وتوسع الدولة الإسلامية، إذ واجه المسلمون بهذه الفتوحات مسائل كثيرة تحتاج إلى تشريع لم يكونوا محتاجين إليه في الجزيرة العربية، لكون الحياة فيها بسيطة وغير معقدة، فواجه المشرعون الأوائل مسائل جزئية لم ينص القرآن الكريم عليها صراحة ولم يتطرق إليها الحيديث، فنتج عن هذا مصدر آخر من مصادر التشريع الإسلامي وهو اجتهاد الخلفاء والصحابة وآرائهم في الأمور التي لم ترد في القرآن ولا في السنة، وفي هذا ارتقى البحث في الرأي ونظمت شروطه العامة**

المنظور الإسلامي للمشكلة الاقتصادية

1. المشكلة الاقتصادية:

**لقد كان الصراع المستمر للإنسان مع الطبيعة المحيطة به لهدف حل ما سمي بالمشكلة الاقتصادية التي أدت إلى تأسيس علم الاقتصاد..**

**لذلك كانت الندرة هي المحرك لنشأة المشكلة الاقتصادية، وتتوقف على العلاقة بين الموارد والحاجات لا على كمياتها المطلقة، أي أنها نسبية في ظهورها ومواجهتها من مجتمع لأخر، إلا أنها تكون أكثر حدة في المجتمعات المتخلفة إذا ما قورنت بالبلدان الصناعية المتقدمة. ويجمع الكثير من الباحثين على أن مسببات المشكلة ومصدرها ترتكز على العناصر الأتية:**

* **الحاجات غير المحدودة للإنسان؛**
* **الموارد المحدودة ؛**
* **صلاحية هذه الموارد للاستخدامات المتعددة؛**
* **التفاوت الطبيعي في توزيع الموارد على الأفراد.**

**مما تقدم يمكن أن نخلص إلى أن المشكلة الاقتصادية في كل مجتمع من المجتمعات، تعزى لندرة الموارد المتاحة بالمقابلة مع الحاجات الإنسانية غير المحدودة، وأن العوامل المسببة لها ترتد إلى الطبيعة وللإنسان، ولدلك فمن الأهمية يمكن التحكم في هذه المسببات، من خلال الاعتناء بتطوير المعرفة الفنية لدعم قدرة المجتمع وتمكينه من إشباع حاجات أفراده.**

1. النظريات الاقتصادية:

**ثمة إجماع بين المفكرين والعلماء على أن القوانين الاقتصادية هي نوع من القوانين الاجتماعية يجري تشكلها في ظل الثقافة الكلية للمجتمع، بحيث لا يمكن دراستها أو فهمها إلا في ظل الثقافة الكلية والفهم الكامل للجوانب الاجتماعية الأخرى، وأنها نتاج لروح المجتمع. ويذهب ماركس أبعد من ذلك إلى أن ثقافة المجتمع وروحه وتقاليده هي التي تحدد قوانينه، ومن ثم إذا اختلفت هذه الثقافة فلا بد أن تختلف القوانين.**

 **ومن هنا تحاول دراسة النظام الاقتصادي الإسلامي وبيان الهيكل النظري الذي احتكمت إليه المعاملات الإسلامية في شتى مجالات الحياة ويضمنها الأنشطة الاقتصادية بغية توصيف الأطر العامة للنظريات الاقتصادية الإسلامية.**

**لذلك سنتناولها وفق الأتي:**

أولا: نظرية الأسعار:

 **تحتكم نظرية الأسعار في الإسلام إلى المعيار نفسه التي تحتكم إليه ظروف السوق ( العرض والطلب)، عند تحديد الأسعار فاستخدموا تعبير قيمة المثل وسعر المثل، وهذه هي فكرة الثمن نفسها في الاقتصاد الوضعي.**

 **إن المتابعة المتعمقة لتقنيات السلوك الاقتصادي الإسلامي والتي وردت في شكل آيات قرآنية وأحاديث نبوية، بالإضافة إلى تفسيرات ودراسات المفكرين المسلمين تكشف عن هيكل نظرية اقتصادية إسلامية مماثلة، لما هو قائم في الاقتصاد المعاصر، ولكنها سبقت النظريات الحالية بزمن بعيد، ولا نعمد هنا إلى إظهار الفروق بينها وبين النظريات الحالية.**

1. مبادئ نظرية الأسعار الإسلامية:
2. **تحتكم نظرية الأسعار في الإسلام إلى ظروف السوق ( العرض والطلب حاليا) وتحمل المتضمنات الفكريةوالمقدمات المنطقية نفسها التي توردها النظرية الاقتصادية المعاصرة.**
3. **أعطت النظرية الاقتصادية الإسلامية للسعر السائد في السوق صفة الإلزام في المعاملات، بحيث منعت التجاوز عنه بالرفع أو حتى بالخفض، وتكلفت بحمايته وألزمت به أولئك الذين يحاولون التدخل والتأثير فيه بطرق غير مشروعة، من مثل الاحتكار والكارتيلات وغيرها، بما يضمن قيام سوق المنافسة الكاملة الحقيقية.**
4. **أبحاث النظرية الاقتصادية عند الضرورة للدولة التدخل بالتسعير للسلع الضرورية.**

 **لقد حرص الإسلام منذ بدأ يستقر بالمدينة المنورة، على تحقيق هذه الظروف فما يكاد يفرغ رسول الله من بناء مسجده، حتى بدأ البحث عن مكان للسوق، وكان سوق مدينة الرسول يقام في حي بني قييينقاع، وهم من اليهود قد غلبت عليهم طبيعتهم، بحيث كانوا يفؤضون خراجا ويبيعون في أماكن من السوق للباعة، وكانت لهم السيادة على السوق في المدينة.**

**لذا فقد مضى رسول الله إلى مكان فسيح صالح حر وضرب فيه برجله قائلا: هذا سوقكم فلا ينتقض ولا يضرب عليه خراج)، وقد كفل الإسلام بذلك حرية السوق وإتاحة الفرص المتكافئة للجميع على السواء، ومقاومة كل سلطان أو مظهر يراد به التأثير أو الانتشار بأي امتياز، وإذا كان الرسول صلعم قد حرص على توفير الظروف الموضوعية لكفالة أعمال ظروف العرض والطلب في تحديد الأسعار والتثمين، فقد حرص عليه السلام على كفالة عدم تدخل أية قوى في السوق وتثمين السلع سوى ظروف السوق ذاتها.**

1. محددات الأسعار:

**من هذا نلحظ أن الإسلام ترك الأثمان لظروف السوق، وأردف ذلك بمواجهة الظروف التي تميل بها حرية السوق لصالح القلة بكثير من القواعد، التي تكفل سلامة أعمال ظروف السوق من دون تدخل يجعلها في خدمة أحد، فرفض الاحتكار تماما، بل وحرم ولعن المحتكر، ويقول الرسول الكريم في هذا الصدد الجالب مرزوق والمحتكر ملعون، وأيضا يقول عليه الصلاة والسلام: أبشروا فإن الجالب في سوقنا كالمجاهد في سبيل الله، وأن المحتكر في سوقنا كالملحد في كتاب الله، وأيضا يقول صلى الله عيه وسلم: من احتكر طعاما أربعين يوما فقد برىء من الله وبرىء الله منه، ولقوله: يحشر الحاكرون وقتلة الأنفس في درجة واحدة.**

**ولا شك في أن محاربة الإسلام للاحتكار وفقا لهذه الأحاديث ضد أولئك الذين يعملون على رفع الأسعار عن طريق خفض العرض، إزاء الطلب المتزايد أو الثابت، ويحصلون بذلك على أرباح خيالية على حساب المستهلك، والإسلام بذلك يحرم أكبر مسببات ارتفاع الأسعار ولجميع السلع، سواء أكانت ضرورية أم كمالية، فالاحتكار محرم لجميع السلع.**

**ومن القواعد التي وضعها الإسلام على عمليات البيع والشراء، هو كفالة سلامة عملية البيع ونقائها من الغش والمناشجة وحرم الإسلام المحافلة، ففي الجانب الأول عمد الإسلام إلى وضع ضوابط تربط بين السعر السائد وحالة السلعة، بحيث منع البائع من الخديعة أو المكر بالمشتري، ليشتري سلعة بسعر لا تستحقه ولا يباع به مثيلها، وهناك يقول الرسول الكريم: " لا يحل لامرىء يبيع سلعة يعلم أن بها داءا ألا أخبر به " ويقول في موضع آخر وفي الصدد نفسه ( من غشنا ليس منا)، فيما أراد الإسلام توفير معايير موضوعية لفاعلية قوى السوق فيقول رسول الله ( ولا تحاسدوا أو تناجشوا ولا تدابروا ولا بيع بعضكم على بيع بعض كانوا عباد الله إخوانا)، وإذا دلس البائع في البيع بأن أظهر الحسن من السلعة وأخفى القبيح أو أظهر الصالح وأبطن الفاسد، فأن للمشتري الخيار في الفسخ أو الإمضاء.**

1. آلية التسعير الإسلامي:

**ويمكن الإشارة أن البيع صنفان، مساومة ومرابحة، وأن المرابحة هي أن يذكر البائع للمشتري الذي اشترى به السلعة، ويشترط عليه نسبة ربح من الثمن الذي اشترى به السلعة، وهذه النسبة لم تكن محددة في النظرية الاقتصادية الإسلامية، بل تركت تحديدها لظروف السوق وحالة العرض والطلب. وعندئذ يمكن أن تكون نظرية الأسعار الإسلامية قد أخذت في الاعتبار تكلفة الإنتاج عند البيع بأسلوب المرابحة.**

**السعر الإسلامي ( المرابحة)= ثمن السلعة الخام + التكاليف المباشرة، ( المنفق في العملية الإنتاجية) + التكلفة المضافة والتي لا تدخل في التكاليف المباشرة ( غير مباشرة)+ نسبة الربح المقبولة شرعا.**

**كما أن الفقهاء قد أشاروا إلى معالجة الفروق في أسعار العملة، أو ما نسميه في الاقتصاد المعاصر ب (فروق أسعار الصرف)، أو حدوث التغيير في وسيلة الدفع أو نوع النقود، وما يترتب على ذلك من زيادة في قيمة السلعة، فإن الإسلام قد أقر أخذ ذلك بعين الاعتبار عند تحديد الأسعار.**

**من هذا كله نرى أن الإسلام ترك على يدي رسول الله عليه الصلاة والسلام الأسعار تتردد طبقا لظروف السوق بشكل عام، مع كفالة حرية البيع والشراء، وأوضح أن هذا لا يعني ترك الأمور بحيث تنقلب ضد الجماعة ولمصلحة القلة، بجانب ذلك دفع بثمن المثل الذي يتحدد بظروف السوق وبأعمال ميكانيزم الأسعار، وبافتراض الفروض نفسها في سوق المنافسة التامة مع توافر العقلانية والرشد في سلوك المشتري، إلا أن هذا لم يكن كافيا لضمان عدم الانحراف في السلوكيات الاقتصادية، فقد وضع الإسلام قيودا دينية وأخلاقية ضابطة لألية السوق من دون تغييب لهذه الجوانب، من ثم حتى لا تتحول السوق إلى سلطة عنف فوق رقاب الناس، إن توافر الجانب الأخلاقي النابع عن العقيدة الإسلامية (كشرط)، بالإضافة إلى الاعتبارات الاقتصادية من شأنه أن يضع فكرة التوافق بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة أمرا تكلفه النظرية الاقتصادية الإسلامية، وهو الذي لم تستطع أن تضمنه النظريات الوضعية ( الرأسمالية والماركسية) لافتقارها إلى الشرط الشرعي.**

ثانيا: نظرية الأجور

 **إن الأجر هو العوض المقابل للعمل. ويقصد بالعمل الجهد البدني والغقلي الذي بذله الانسان في مجال نشاطه الاقتصادي والمهني، من أجل الكسب أي الحصول على العوض أو المقابل، كما يقصد بعقد العمل ( الاتفاق المبرم ما بين العامل وغيره من أجل أداء العمل هذا الغير حقيقية أو حكما، بعوض معين لمدة معلومة أو لإنجاز شيئ معلوم).**

**وتجمع المدرسة الفقهية الإسلامية على أن عقد الإجارة جاء عاما ومطلقا، ليشمل أيضا أجارة الانسان أي ما نسميه الأن بعقد العمل ذلك، لأن فقه هذه المدارس المختلفة قسم هذه الإجارة بصورة عامة إلى قسمين رئيسيين هما:**

**إجارة الأعيان وهي إجارة الأشياء والحيوان.**

**إجارة الأشخاص أو إجارة النفس أو الآدمي وهذه الإجارة هي ما نطلق عليه الأن مصطلح ( عقد العمل).**

**ويمكن أن يعرف عقد العمل وفقا للشريعة الإسلامية، بأنه عقد عمل يضع بمقتضاه الانسان نشاطه المهني المشروع بمقتضى الأحكان لمصلحة الأخر، لينتفع منه هذا الأخر انتفاعا مشروعا، مدة معلومة أو لغرض إنجاز شيىء معلوم مشروع، بعوض معلوم مشروع.**

**لقد أشارت الأيات القرآنية إلى العمل وألجر وعلى النحو الأتي، قال الله تعالى:**

**"قالت احداهما يا أبت استأجره إن خير من استأجرت القوي الأمين".**

1. شروط الأجر وخصائصه:

**لقد أوجب الإسلام أن تتوفر في الشيئ شروط وخصائص معينة حتى يمكن أن يكون أجرا، إذ ليس كل شيىء يصح أن يكون أجرا للعامل بمقتضى عقد العمل، وهذه الشروط والخصائص هي ما يلي:**

1. **أن يكون مالا مقوما عينا أو نقدا أو منفعة معجلا أم مؤجلا؛**
2. **يشترط أن يكون الأجر شيئا حلالا غير محرما شرعا؛**
3. **أن يكون الأجر في عقد العمل معلوما متعينا نافيا للجهالة المفضية إلى النزاع بين أطرافه؛**
4. **يجب أن لا يكون الأجر واجبا أداؤه عينا على المستأجر؛**
5. **أن يكون الأجر مملوكا للمستأجر ومقدور التسليم إلى المؤجر أو الأجير.**

**ومثلما يولي الإسلام اهتماما بالعامل، فإنه يحرص على الإنتاج ويحمي صاحب رأس المال بالقدر نفسه الذي أولاه للعامل، فقد حرم الإسلام أن ينال العامل أجرا بغير عمل، إذ أن القواعد الإسلامية (قاعدة مشتقة من روح التشريع وآيات القرآن الكريم)، والتي تقرر إلا ينال أجرا دون عمل، فهذه القاعدة الشرعية تجعل ما يحصل عليه العامل دون أن يؤدي عملا داخلا في باب الحرام والسحت.**

**المراجع:**

1. **أدوار بروي وآخرون، تاريخ الحضارات الغام القرون الوسطى، ترجمة فريدم داغر ويوسف أسعد داغر، ط2، باريس، 1986.**
2. **محمد عيال مطر، الفكر الاقتصادي العربي – الأوروبي في العصر الوسيط، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى معهد التاريخ العربي، بغداد، 1998.**
3. **ل. سيغال، لمحة عن تطور المجتمع منذ بدء التاريخ، دار دمشق، الطبعة الخامسة، 1974، ص26.**
4. **فؤاد كامل وآخرون، الموسوعة الفلسفية، ( القاهرة – 1966)، ص44.**
5. **الطيب تيزيني، في الفكر الفلسفي العربي، مشروع رؤية جديدة للفكر العربي في العصر الوسيط، دمشق، صفحات متفرقة.**
6. **أحمد سليم سعيدان، مقدمة لتاريخ الفكر العلمي في الإسلام، مطابع الكويت، 1988، ص88.**
7. **محمد بدوي، علم الاجتماع والنظم الاقتصادية، القاهرة، 1980، ص188.**
8. **زينت حمود الخضير، أثر ابن رشد في فلفسة العصور الوسطى، القاهرة، 1983. ص ص160-165.**
9. **ميخائيل ضومط، توما الإكويني، دراسة ومختارات، دار ابن خلدون، الطبعة الثانية، بيروت، 1983، ص 142.**
10. **ه. سد جويك، المجمل في تاريخ علم الأخلاق، ترمجة توفيق الطويل وعبد الحميد حمدي، ( ج1)، الإسكندرية، 1949، ص 245.**
11. **محمد عزيز، مذكرات في تاريخ المذاهب الاقتصادية، (محاضرات مطبوعة بالرزنيو) جامعة بغداد، 1951، ص29.**
12. **Schumpeter, Joseph, ( Tistory of Economic Analysis, Oxford University, 1961, p.84).**
13. **Edwards, Paul, The Encyclopedia of philosophy, New york, 1972, vol-5, pp. 547-548.**

**الفهرس**

[3/ التنظيم الاجتماعي - نظام العشيرة: 1](#_Toc133401260)

[4/ التقسيم الاجتماعي للعمل: 1](#_Toc133401261)

[5/ ظهور التّملك الخاص والطّبقات : 1](#_Toc133401262)

[ـ تمهيد : 1](#_Toc133401263)

[1- الملــكية: 1](#_Toc133401264)

[2- العــمل: 1](#_Toc133401265)

[3- نمو القوى المنتجة: 1](#_Toc133401266)

[4- القانون الاقتصادي الأساسي: 1](#_Toc133401267)

[**ا- المنتوج الضروري** 1](#_Toc133401268)

[**ب- المنتوج الفائض** : 1](#_Toc133401269)

[5- العلاقات النقدية و البضاعية في نظام الرق: 1](#_Toc133401270)

[أ– التّبادل 1](#_Toc133401271)

[ب- ظهور رأس المال التجاري ورأس المال الرّبوي: 1](#_Toc133401272)

[ــــــ الوقائع الاقتصادية في ظل النظام الاقتصادي الإقطاعي (العصور الوسطى) ــــــ 1](#_Toc133401273)

[ـ تمهيد : 1](#_Toc133401274)

[ففي المجال الزراعي: 1](#_Toc133401275)

[اما في المجال الصناعي: 1](#_Toc133401276)

[ــــــ النــــظام الاقتــصادي الرأسمـــالي ـــــــ 1](#_Toc133401277)

[ـ تمهيد : 1](#_Toc133401278)

[1- القضاء على طبقة الأشراف والأسياد وقيام الدّولة القومية : 1](#_Toc133401279)

[2 – ازدياد عدد السكان: 1](#_Toc133401283)

[3 – الاكتشافات الجغرافية و الفتوحات الاروبية : 1](#_Toc133401284)

[4 ـ التطور الفكري و الإصلاح الديني: 1](#_Toc133401285)

[5 – تطور النظم النقدية : 1](#_Toc133401286)

[أولا : الرأسمالية التجارية: 1](#_Toc133401287)

[**تنهيد:** 1](#_Toc133401288)

[**-1** السياسة المعدنية في اسبانيا ـ القرن 16 ـ : 1](#_Toc133401289)

[**-2**السّياسة الصناعية في فرنسا ـ القرن 17 ـ: 1](#_Toc133401290)

[**-3** السياسة التجارية في انجلترا ـ القرن 17 و18ـ: 1](#_Toc133401291)

[ففي المجال الصناعي : 1](#_Toc133401292)

[أما فيما يخص الزراعة : 1](#_Toc133401293)

[ثانيا : سياسة الطّبيعيين (الحرِّية الاقتصادية) : 1](#_Toc133401294)

[ثالثا: الثورة الصناعية: 1](#_Toc133401295)

[ـ تعريف الثورة الصناعية: 1](#_Toc133401296)

[1- أسباب قيام الثّورة الصناعية في اروبا : 1](#_Toc133401297)

[ا - العامل السكانـي : 1](#_Toc133401298)

[ب - اتساع تجارة اروبا الداخلية والخارجية (اتساع الأسواق الداخلية والخارجية) : 1](#_Toc133401299)

[ج - وفرة رؤوس الأموال وإمكانيات التّراكم الرّأسمالي : 1](#_Toc133401300)

[د - الحرِّية الاقتصادية وعدم التّدخل الحكومي. 1](#_Toc133401301)

[هـ - التّطور العلمي والاكتشافات العلمية**: اكتشاف آلات إنتاج متطورة وضعت موضع التطبيق في الصناعة فـأدت إلى ازدهارها.** 1](#_Toc133401302)

[2 - أهم مظاهر الثورة الصناعية : 1](#_Toc133401303)

[أ - ظهور نظام المصانع الآلية وكبر حجم المشروعات : 1](#_Toc133401304)

[**ب - ظهور النّـزعات الاحتكارية في الصناعة :** 1](#_Toc133401305)

[**3- نتائج الثّورة الصّناعية :** 1](#_Toc133401306)

[**أ - زيادة الثّروة القومية لدول اروبا وزيادة قوتها الحربية :** 1](#_Toc133401307)

[**ب- ارتفاع مستويات المعيشة :** 1](#_Toc133401308)

[**ج - شدة الخلاف بين العمال وأصحاب الأعمال :** 1](#_Toc133401309)

[**د- تركّز السّكّان في المدن :** 1](#_Toc133401310)

[**هـ- نمو التجارة الخارجية :** 1](#_Toc133401311)

[**و- زيادة نفود طبقة رجال الإعمال وعظم الدّور الذي يلعبه رأس المال.** 1](#_Toc133401312)

[**4 - تطوّر الزِّراعة الأروبية :** 1](#_Toc133401313)

[**5 - الاستعمار وأثاره الاقتصادية :** 1](#_Toc133401314)

[**ـ الوقائع الاقتصادية خلال القرن العشرين ـــــــ** 1](#_Toc133401315)

[ـ أزمة الكساد الكبرى 1929 ـ 1](#_Toc133401316)

[تمهيد: 1](#_Toc133401317)

[1- الوقائع الاقتصادية السابقة لازمة الكساد الكبرى : 1](#_Toc133401318)

[2- الأزمـــة: 1](#_Toc133401319)

[3- تسرّب الكساد من الولايات المتحدة الأمريكية إلى اروبا والدول الأخرى: 1](#_Toc133401320)

[4- **الأوضاع الاقتصادية بعد عام 1933:** 1](#_Toc133401321)

[**5- تدهور مذهب الحرِّية الاقتصادية و زيادة التّدخل الحكومي :** 1](#_Toc133401322)

[الفكر الاقتصادي الإسلامي 1](#_Toc133401323)

[تمهيد: 1](#_Toc133401324)

[**1-** طبيعة النشاط الاقتصادي: 1](#_Toc133401325)

[**2-** الفئات الاجتماعية: 1](#_Toc133401326)

[3- الملكية: 1](#_Toc133401327)